مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٤)، ص ص ٢٠٩١-٢١٥٥، (شوال ١٤٤١ هـ / مايو ٢٠٢٠)

معاهدة الطائف (قراءة تحليلية في النتائج) ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م

د.فاطمــة محمد الفريحـي
قسم التاريخ - كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية- جامعة القصيم

ملخص البحث: يهدف هذا البحث إلى التعريف بجهود المملكة العربية السعودية في عقد معاهدة الطائف سنة ١٣٥٣ه/١٩٣٤م بين اليمن و السعودية، وقد ركزت هذه الدراسة على النصف الأول من عام ١٣٥٣ه/١٩٣٤م نظراً لأهمية الأحداث التي درات فيه، وللتعريف بأهمية جهود السعودية في عقد معاهدة الطائف التي أحلت السلام بين اليمن والسعودية، مع إلقاء الضوء على أهم العوامل التي أسهمت في عقد المعاهدة، والأوضاع بين اليمن والسعودية بعد فشل اجتماع أبها، والحرب القصيرة التي دارت رحاها بين الدولتين، وموقف العالم العربي والدول الأوروبية من الحرب اليمنية السعودية ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م.

كما يتناول البحث بنود معاهدة الطائف والتي تعتبر من الوثائق الهامة لأنها تعالج العلاقات بين الدولتين، وتضع حداً لمرحلة سابقة، وترسم الطريق للعلاقات في المستقبل، كما أنها حسمت قضية الحدود بين البلدين برسمها خطاً واضحاً لحدودهما، كما ألحق بهذه المعاهدة ملحق للتحكيم من أجل إحلال السلام بدلاً من الحرب بين اليمن والسعودية وهو لا يقل أهمية عن بنود المعاهدة ذاتها، وهو جزء لا يتجزأ منها وسوف يتناول البحث الرسائل المتبادلة بين رئيسي الوفدين المتفاوضين، ويختم البحث بقراءة تحليلية لأهم نتائج معاهدة الطائف.

الكلمات المفتاحية: معاهدة/ طائف/ اليمن/ السعودية.

مقدمة :

سعت المملكة العربية السعودية طوال حقبها التاريخية إلى التوصل إلى اتفاق حول معظم حدودها السياسية مع جيرانها من الدول العربية، وانتهجت سياسة توطيد أواصر حسن الجوار وتعميق الروابط الأخوية من أجل الوصول للأهداف والآمال المشتركة، وتتمتع المملكة العربية السعودية بحدود طويلة مع جيرانها إذا ما قورنت بغيرها من الدول المجاورة فمثلاً تبلغ حدودها الجنوبية مع اليمن وهذا محور بحثنا (١٤٥٨كم) منها (١٢٠٠كم) عبارة عن قيعان صحراوية تتصف بصعوبة المناخ وندرة السكان، وتمتد من حدود عمان شرقاً وحتى بداية السلسلة الجبلية في الغرب، والجزء الآخر يقع في الجهة الغربية، ويصل طوله إلى (٢٥٠كم) تقريباً، وهي عبارة عن سلسلة من الجبال والمرتفعات ذات التضاريس الوعرة والكثافة السكانية العالية نسبياً، والتداخل الديموجرافي، حيث تتميز المنطقة المشتركة للسكان، وصعوبة الفصل بين السكان في الجانبين نتيجة الروابط القبلية والأسرية المشتركة، وهي في المناطق الجبلية أكثر تعقيداً بحكم الكثافة السكانية[1].

يرجع تاريخ الحدود بين المملكة العربية السعودية وجيرانها إلى أوائل القرن العشرين، عندما بدأ الاتفاق على وضع حدود بين الدول المتجاورة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فالحدود بين السعودية وجيرانها تتبع خطوطاً هندسية مستقيمة تصل بين نقاط ارتكاز معينة حسب تقاطع خطوط الطول و دوائر العرض، وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرون اشتركت الدولة العثمانية مع بريطانيا في وضع اتفاقيات الحدود في شبة الجزيرة العربية، وكان لبريطانيا دور كبير بعد الحرب العالمية الأولى في رسم وتخطيط الحدود في شبه الجزيرة العربية على ضوء الاتفاقيات

(١) عبد الرحمن صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، د.م، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، ص١٣٠.

والمعاهدات الدولية، ورسمها على خرائط كما نصت عليه الاتفاقيات ووقع ممثلوها البريطانيون المقيمون والمعتمدون على هذه المعاهدات نيابة عن الأقطار العربية التي كانت تحت الانتداب البريطاني[١]، بمعنى أن الحدود رسمت كخرائط طبقاً لاتفاقيات ومعاهدات دولية، في حين أن الحدود السعودية تستند إلى جذور تاريخية ناقشها الملك عبدالعزيز في حينه على اعتبار أنها إرث تاريخي ورثه عن الدولة السعودية الأولى.

حيث يمثل اليمن عمقاً استراتيجياً للملكة وللجزيرة العربية عموماً، يجعل منه عاملاً مهماً لأمن واستقرار المنطقة لا يمكن الاستغناء عنه أو إقصاءه في الوقت الذي يشهد العالم تحالفات إقليمية وتهديدات مستمرة ومتزايدة للمنطقة، فهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين من أجل مواجهة الأخطار المشتركة.

ففي الوقت الذي كان فيه ملك الحجاز مشغولاً في مواجهة القوات السعودية التي دخلت مكة عام **١٣٤٣هـ/١٩٢٤م**[٢] قام إمام شمال اليمن بالزحف على الحديدة

---

(١) عبد الرحمن الشريف، المرجع السابق، ص ١٣٠؛ عيد مسعود الجهني، الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، دار المعارف السعودية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٢٣٢

(٢) كان لدخول الطائف تحت حكم الملك عبد العزيز أثر سلبي كبير على معنويات قوات الشريف حسين وأتباعه، ودب الخوف في أهل مكة، وفر كثير منهم إلى جدة، وأمام هذا الوضع اجتمع وجهاء الحجاز في جده وقرروا أن يتخلى الحسين عن الملك لابنه علي، تمهيداً لحل سلمي مع الملك عبد العزيز، وغادر الحسين بحراً إلى العقبة، أما علي لما أدرك أن الموقف في مكة ميؤوس منه، تركها قاصداً جده، واتصل أهل مكة بخالد بن لؤي ومعه الإخوان ودخلوا مكة بأمان محرمين مهللين مكبرين دون إراقة دماء، في السابع عشر من ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ١٥-١٠-١٩٢٤م وهكذا أصبحت بأيدي اتباع الملك عبد العزيز. لمزيد من التفصيل انظر: أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ط٥، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٣٣٦ وما بعدها؛ عبد الله العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ط٤، مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص١٩٢-١٩٣.

واحتلها واتجه شمالاً حتى وصل إلى ميدي[١]، ولما أدرك الأدارسة[٢] الخطر المحدق بهم عزلوا الإمام علي الإدريسي وعينوا بدلاً عنه عمه الحسن على أمل أن يتصدى لغزو إمام شمال اليمن ويوقف زحفه على البلاد[٣].

---

(١) ميدي: إحدى مديريات محافظة حجة في اليمن، تطل على البحر الأحمر في شمال غرب محافظة حجة انظر: أحمد حسين شرف الدين، اليمن عبر التاريخ (دراسة جغرافية تاريخية، سياسية شاملة)، ط٢، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ص٢٨٤.

(٢) تعود نشأة الأسرة الإدريسية إلى السيد أحمد الإدريسي المغربي الأصل أحد دعاة الطرق الصوفية الشاذلية الذي وصل إلى مكة وأقام بها وعمل واعظاً في الفترة ١٢١٣-١٢٥٢هـ / ١٧٩٩-١٨٣٧م، وبعد وفاته في عام ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٧م خلفه حفيده محمد بن علي الإدريسي الذي ولد في صبيا عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م وكان عالماً جليلاً وكان على علاقة حسنة بالملك عبد العزيز، عمل على تخليص عسير من السيطرة العثمانية وإقامة دولة للأدارسة فيها، ساند الانجليز بتقليص النفوذ العثماني في الجزيرة العربية، وما ان تمكن الحلفاء من هزيمة الدولة العثمانية حتى قام الإنجليز بمكافأة الإدريسي بإعطائه منطقة "الحديدة" تقديراً لخدماته التي قدمها لهم أثناء الحرب، واستطاع السيد محمد علي الإدريسي أن يقف في وجه الشريف حسين في الشمال ولإمام يحيى في الجنوب مدة حياته بالتحالف مع سلطان نجد عام ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م، وفي عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م توفي الإمام محمد بن علي مؤسس الإمارة الإدريسية، وخلفه نجله الأكبر علي الذي لم يكن يتحلى بصفات وقدرات والده، فوقعت الإمارة الإدريسية في خضم الفوضى و الانقسامات، واضطرب داخل البيت الإدريسي، ودارت حرب بين السيد علي الإدريسي وعمه أدى إلى ضعف الإمارة الإدريسية. لمزيد من التفصيل انظر: حافظ وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٤، القاهرة، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م، ص٤٣-٤٤؛ أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة، المجلد الثاني، ط٥، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص١٠٩٦؛ فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص٣٦٣-٣٦٤؛ عصام ضياء الدين السيد، عسير في العلاقات السياسية السعودية اليمنية، ط١، دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٧١.

(٣) حافظ وهبه، المصدر السابق، ص٤٤؛ عبد الله سعود القباع، العلاقات السعودية اليمنية، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص١٤٣؛ عبد العزيز المهنا، اليمن من النافذة (إطلالة على تطور العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن من العهد الإمامي وحتى عام ١٩٩٠م) ط١، ١٤١٢هـ/

=

وكان أول عمل قام به الحسن الإدريسي لمعالجة الوضع المتردي في إمارته سرعة التواصل مع إمام شمال اليمن طالباً منه وقف الغزو وحل الخلافات بطرق سلمية، إلا أن إمام اليمن تجاهل مطالب الإدريسي، واستمر في تحديه للإمارة الإدريسية، كما رفضت الحكومة البريطانية تقديم المساعدة والدعم للسيد الإدريسي وتجاهلوا المعاهدات التي وقعوها معه عام ١٩١٥ه/١٩١٧م، وعللوا ذلك بأنهم لا يرغبون التدخل في الشؤون الداخلية لليمن أو إمارة عسير، كما يرجع عدم ذهاب السيد حسن الإدريسي للحكومة الإيطالية التي كان قد وقع اتفاقية معها عام ١٣٣٠ه/١٩١٢م حصل بموجبها على دعم مالي و عسكري بسبب موقفه المؤيد لها في حربها ضد الدولة العثمانية إبان الحرب الإيطالية في طرابلس الغرب إلى تردد إيطاليا في مواصلة دعمها له[1] إلا أن علاقة إمام اليمن السرية و العلنية مع إيطاليا هي التي كانت تثير مخاوفه، مما دفعه للتوجه نحو بريطانيا.

ونتيجة لذلك توجه مندوب الإدريسي لمقابلة الملك عبد العزيز آل سعود بهدف أن توضع إمارة الأدارسة مباشرة تحت حماية الملك عبد العزيز، ونتيجة لهذه الاتصالات وافق الملك عبد العزيز على حماية الإمارة الإدريسية ووقع مع الحسن الإدريسي معاهدة عرفت باسم معاهدة مكة في ٢٤ربيع الآخر ١٣٤٥ه/ ٣١ اكتوبر١٩٢٦م، والتي اشتملت على إحدى عشرة مادة أهمها موافقة الإدريسي على أن تخضع الإمارة الإدريسية لسيادة الملك عبد العزيز وحمايته مع احتفاظ الإدريسي

=

١٩٩١م، ص٤٣؛ فاروق أباظة، دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، دار المعارف، الإسكندرية، د.ت، ص٤٥-٤٦.

(١) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، ج٢، بيروت، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م، ص١٩٠.

بسلطته في إدارة الشؤون الداخلية، وقد تعهد الملك عبد العزيز بموجب المادة السابعة من الاتفاقية بدفع كل اعتداء داخلي أو خارجي يقع على أراضي منطقة جازان الموضحة في المادة الأولى من معاهدة مكة[١].

ويجمع المؤرخون على أن معاهدة مكة وضعت اليمن أمام خيارات صعبة من ناحية لم يكن الإمام راضياً عنها، ومن ناحية أخرى كان عاجزاً عن مواجهة الملك عبد العزيز عسكرياً[٢]، من الطبيعي أن لا يتهاون الملك عبد العزيز في تنفيذ معاهدة مكة ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، حيث أعطته حق حماية الإمارة الإدريسية من أي عدوان داخلي أو خارجي كما أعطته حق السيادة الكاملة عليها.

وقد ترتب على المعاهدة نتائج عديدة تمثلت بالتنافس البريطاني الإيطالي على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأحمر، لاسيما عسير ونجران، والصراع السعودي اليمني على الحدود السياسية، والدعم البريطاني للملك عبد العزيز ضد الإمام يحيى وضرورة التعاون بين القوى البحرية البريطانية في المنطقة مع الملك عبدالعزيز لمقاومة

---

(١) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات من (١٣٤١-١٣٦٣هـ/ ١٩٢٢-١٩٤٤م)، ط٢، مكة، ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م، ص٢٣ وما بعدها؛ صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية في ماضيها، ط١، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م، ص٣٩٣؛ مشاري بن سعود بن عبد العزيز، العلاقات بين المملكة العربية والمملكة المتوكلية اليمنية في عهد الملك عبد العزيز، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص٨٣؛ عبد الله القباع، المرجع السابق، ص١٧٤؛ من مذكرات تركي بن محمد بن تركي الماضي عن العلاقات السعودية اليمنية، ط١، دار الشبل للنشر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص٤٤-٤٥؛ المهنا، المرجع السابق، ص٤٤.

(٢) عبد الله القباع، المرجع السابق ص١٧٥؛ مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص٨٤؛ المهنا، المرجع السابق، ص٤٣؛ عبد الله القباع، السياسة الخارجية السعودية، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ص٧٤.

القوى الأوروبية الأخرى فرنسا و إيطاليا[١] و الذي أفضى بعد ذلك إلى عقد معاهدة بين الملك عبدالعزيز و بريطانيا في جدة ١٣٤٦ه/ ١٩٢٧م، اعترفت به بريطانيا ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها بما فيها مقاطعة عسير و دعمها للملك عبد العزيز وحماية أراضيه من أي تهديدات إقليمية أو دولية يتعرض لها.

وبذلك أصبحت منطقة جازان (المخلاف السليماني) من الناحية العملية جزءًا من الدولة السعودية، وقد عزز هذا الانطباع البرقية التي أرسلها الإدريسي إلى الملك عبد العزيز في ٢٧- ٥- ١٣٤٩ه/ ١٩اكتوبر١٩٣٠م والتي "أخبره فيها بإسناد أمر البلاد إليه بما في ذلك مراقبة الخزينة"[٢].

وفي يوم الخميس ٦ رجب ١٣٥١ه/ ٤سبتمبر ١٩٣٢م قام الإدريسي بحركة تمرد مفاجئة ضد القوات السعودية وبعد صمود بطولي من الجانب السعودي، احتل الإدريسي جيزان ووضع حاكمها وموظفيه في الأسر، بعد ذلك أدرك الملك عبد العزيز خطورة الأمر فأرسل قوة عسكرية لوضع حد لتمرد الإدريسي، وتمكنت القوات السعودية من استعادة جيزان، وأقبلت عليها العشائر بالطاعة والاستسلام وأمنوا كل

---

(١) لمزيد من التفصيل عن معاهدة مكة التي عقدت في ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م و ردود الفعل عليها انظر: محمد جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، مصدر الشرعية للنظام السعودي، ط٢٤، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، من ص٤٠٣ إلى ص٤١٠؛
Christine Moss Helms Evolution of Political Identity in sauda Arabia Delineation of Anarion – State, 1901-1932, Unpubl is hed ph D. These is Oxford: University of Oxford, 197,1,PP.140-144.

(٢) وزارة الخارجية، بلاغ رسمي من وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص٦٠ وما بعدها؛ أمين سعيد، المرجع السابق، ص١٩٣؛ القباع، السياسة الخارجية، ص٢٤٨؛ فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ١٩٢٦-١٩٣٤،ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص٩٦؛
F.O.371/14428. E 6382/ 45222/ 91.

من طلب الأمان، حتى أنهم أرسلوا أماناً للإدريسي نفسه إذا أراد ذلك، ونظراً لعدم استجابته طاردت القوات السعودية الإدريسي الذي هرب إلى صبيا[١] ومنها إلى الحدود اليمنية حيث طلب اللجوء السياسي لدى الإمام يحيى، وتشير المصادر إلا أن الإمام يحيى[٢].

وكرد فعل من الملك عبد العزيز على هذا التطور الخطير أعلن رسمياً في عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٣ م ضم إمارة منطقة جازان إلى المملكة العربية السعودية وطلب من الإمام يحيى تسليم الإدريسي وفقاً لما تنص عليه معاهدة العرو عام ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م[٣] إلا أن الإمام يحيى رفض تسليم الإدريسي واتباعه واقترح على الملك عبد العزيز أن يعفو عنهم عفواً شاملاً، وقد استجاب الملك عبد العزيز وأصدر عفواً شامل رغبة منه في تخفيف حدة التوتر مع إمام شمال اليمن، وفتح صفحة جديدة معهم ومنعه من استغلال هذه المشكلة وخلق ظروف يصعب السيطرة عليها[٤] في وقت يحتاج الملك عبد العزيز فيه للانصراف لتوطيد دعائم حكمه من الداخل.

---

(١) صبيا: إحدى محافظات منطقة جازان انظر: الشريف، المرجع السابق.

(٢) مذكرات تركي الماضي، المصدر السابق، ص١٠٣ وما بعدها؛ الخترش، المرجع السابق، ص١٠٢-١٠٣؛ القباع، العلاقات السعودية اليمنية، ص١٧٩؛ القباع، السياسة الخارجية، ص٢٤٥.
F.O.371/1599.2902.

(٣) تنص معاهدة العرو على توثيق الصداقة والتعاون وحسن الجوار بين الطرفين وعدم إلحاق الضرر ببلاد كل منهما، ويسلم المجرمين السياسيين وغير السياسيين وعدم قبول من يفر عن طاعة حكومته لأي سبب من الأسباب وارجاعه إلى دولته حالاً لمزيد من التفصيل عن المعاهدة انظر: إبراهيم بن عبد الله آل عبد المحسن، تذكرة أولى النهى والعرفان، ج٣، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٢٦٠.

(٤) (وزارة الخارجية السعودية)، الكتاب الأخضر، مطابع أم القرى، مكة، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م، ص٢٨-٢٩؛ المهنا، المرجع السابق، ص٤٥؛ القباع، السياسة الخارجية، ص٢٤٦؛ صوت الحجاز، العدد ٢٤، السنة الأولى، ١٣٥٠هـ/ ١٩سبتمبر١٩٣٢م.

توترت العلاقات السعودية اليمنية في الفترة ما بين (١٣٤٥-١٣٥٠هـ/١٩٢٦- ١٩٣١م) بسبب مشاكل الحدود والمناطق المتنازع عليها في عسير، ورغبة من الملك عبد العزيز في التفاوض وعدم فتح جبهة مع اليمن أقنع إمام شمال اليمن بتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها وبين مملكة اليمن في ٥شعبان ١٣٥٠هـ/ ١٥ديسمبر ١٩٣١م، ومن أهم ما جاء فيها اتفاق الطرفان على الالتزام بعدم إحداث أي ضرر ببلاد الآخر، وحل مسألة الحدود بين عسير السراة وعسير تهامة وبين اليمن، وأن يقوم كل منهما بتسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين، وأن تتم معاملة رعايا الدولتين وفقاً لأحكام الشريعة، وفي مبادرة من الملك عبد العزيز أعلن عن تنازله عن جبل العرو، لتشجيع إمام اليمن على توقيع المعاهدة وحكم "جبل العرو" وقد حلت مسألة الحدود بين عسير واليمن، أما حدودنا فيما وراء عسير من الداخل (الشرق) فمثبتة منذ عام ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م[١].

من الواضح أنّ الإمام قبل المعاهدة ليكسب مزيداً من الوقت ويوهم الملك بحسن نواياه، في الوقت الذي كان فيه يعد العدة للقتال وإثارة الفتنة في المناطق التي يسيطر عليها السعوديون مستخدماً الإدريسي واتباعه في اليمن أداة لتنفيذ مخططاته وقام بالاعتداء على نجران عام ١٣٥٢هـ/ مايو ١٩٣٣م، بحجة حفظ الأمن ونشر الدين الحنيف في المنطقة[٢]. رغم توقيعه المعاهدة إلا أنه يظهر خلاف ما يبطن ويلجأ للمراوغة والخداع.

---

(١) مذكرات تركي الماضي، المصدر السابق، ص٧٤؛
F.O.371/15296.2672. E4848/48/25.P.126.

(٢) وزارة الخارجية، المصدر السابق، ج٣، ص٢٦٠؛ الجهني، المرجع السابق، ص٢٣٣-٢٣٤؛ القباع، العلاقات السعودية اليمنية، ص١٨٥؛ مذكرات تركي الماضي، المصدر السابق، ص١٣٥ وما بعدها؛ المهنا، المرجع السابق، ص٤٤؛ القباع، السياسة الخارجية، ص٢٤٧-٢٤٨.

وفي ظل هذه الأجواء المشحونة بالتوتر اتفق الطرفان على الدخول في مفاوضات لتسوية موضوع الحدود والقضايا المعلقة بين الطرفين، وتم عقد مؤتمر للمفاوضات في مدينة أبها في ٣ ذو القعدة ١٣٥٢ه/ ١٦فبراير١٩٣٤م، ولم يستمر المؤتمر لأكثر من ٦ جلسات تركز النقاش فيها على مسألة نجران، ومع أنّ المؤتمر لم يحقق أي نتائج بسبب مهاجمة قوات الإمام يحيى جبال فيفا، وبني مالك[١]، كما أن الجو العام كان مشحوناً بالتحرشات و الاستعدادات العسكرية من الجانبين فسرعان ما انهار مؤتمر أبها، إلا أنّ المكاتبات استمرت بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى حول قضية نجران ومسألة الأدارسة وجبال عسير، ولم تثمر شيئًا بين الجانبين سوى التطويل والاستمرار في احتلال المناطق الجبلية مما هو في ولاية جلالة الملك[٢]، ويتضح من خلال الاطلاع على هذه المكاتبات تغير لهجة الملك واتخاذ موقف أكثر صرامة مع الإمام، وبعد أن اطمأن الملك عبد العزيز من سلامة استعداداته العسكرية أمر قواته بالتحرك[٣]

---

(١) فيفا وبني مالك تعتبر من بلاد تهامة والسراة، وتارة من بلاد المخلاف السليماني للمزيد من التفصيل انظر: عبدالله الثور، هذه هي اليمن الأرض و الإنسان و الحضارة، دار العودة، بيروت، د.ت، ص١١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٥ ومابعدها؛ المهنا، المرجع السابق، ص٤٦؛
F.O.406/l71(E4010/759/25) No.25(P.O.R), Letter from Sir Robert Vansittart to the Sir Graham/ department of state, dated ON July 24the1933;
وثيقة رقم (٣٣٦) دارة الملك عبد العزيز، برقيات متبادلة بين الملك ابن سعود والامام يحي حول تطورات الحرب بين السعودية واليمن، من فؤاد حمزة نائب وزير الخارجية إلى المفوضية الهولندية بجدة، ١٩-١-١٣٥٣هـ/ ٣-٥-١٩٣٤م؛ وثيقة رقم (٣١٠٨) تقرير حول الحرب بين السعودية واليمن، من البعثة الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية، ٤-١-١٣٥٣هـ/ ١٨-٤-١٩٣٤م؛ وثيقة رقم (٣١٣٢) حول تطورات في العلاقة بين السعودية واليمن، من البعثة الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية٢٤-١-١٣٥٣هـ/ ٨-٥-١٩٣٤م؛ الخترش، المرجع السابق، ص١٨٠.

(٣) تألف الجيش السعودي من جناحين الأمير سعود بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) توجه إلى الشمال ناحية الجبال، وتوغل في جبال السراة بين صعدة ونجران واقترب من غمدان، وكانت مهمة شاقة لصعوبة تضاريس المنطقة، وحدثت معركة حرض بينهما، أما الجناح الثاني للجيش السعودي فكان بقيادة الأمير =

لوضع حد نهائي لمشكلته مع الإمام، وتمكنت القوات السعودية من استعادة نجران ومرتفعات عسير وتوغلت القوات السعودية داخل الحدود اليمينة، وبدأ الخطر يهدد الإمام يحيى في صنعاء مما اضطر الإمام إلى طلب الصلح[1]، ونلاحظ أن الملك عبد العزيز قد أبدى نوعاً من التسامح والرغبة في حقن الدماء في صبره وتحمله المماطلات المستمرة للإمام اليحيى إلا أنه بالنهاية وبعد مفاوضات دامت أكثر من عامين، واجهه بالحزم والإدارة الحاسمة التي أدت إلى القضاء على جميع الفتن التي كان يخطط لها الإمام واخمادها في مهدها، بحنكة الملك عبد العزيز وعلاقاته مع القوى بالحكمة والسياسة تارة وبالقوة والصرامة تارة أخرى.

وهكذا جرت مفاوضات ومباحثات شفهية سعودية يمنية على مدى عدة شهور، وعدد كبير من البرقيات المتبادلة بين العاصمتين اليمنية والسعودية، ابتداءً من مؤتمر صنعاء فمرحلة المفاوضات بالمراسلة بين العاهلين السعودي واليمني، وانتهاءً بمؤتمر أبها، بغية تصفية الخلافات والنزاعات القائمة بين الحكومتين حول تثبيت

=

فيصل بن عبد العزيز الذي اتجه صوب الجنوب وحقق نتائج باهرة وسيطر على ميدي والحديدة وبيت الفقيه والزيدية والقضيمة في خلال ٢٠ يوماً، وأخضع قبائل الزرانيق وغيرهم، وحطم كل مقاومة اعترضته. لمزيد من التفصيل انظر: خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ط٤، دار العلم ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص١٧٧؛ مذكرات الماضي، المصدر السابق، ص٢٢٠؛ مقبل عبد العزيز الذكير، حوادث عسير واليمن والحجاز، مخطوطة ١٤، ورقة٦٦؛ وثيقة رقم (٣٥) دارة الملك عبد العزيز، تقرير يحتوي خطة الجيش السعودي في حرب اليمن.

(١) وثيقة رقم (٣١٩) دارة الملك عبد العزيز، مجموعة تقارير صادرة عن القائم بأعمال المفوضية الهولندية بجدة حول تطورات الحرب بين السعودية واليمن في الفترة من ١١-١٢-١٣٥٢هـ و ٢-٣-١٣٥٣هـ/ ٢٦ مارس و ١٤ يونيو من عام ١٩٣٤م؛ مذكرات الماضي، المصدر السابق، ص٢١٩ وما بعدها؛ فاروق عثمان أباظة، العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين، ص١٣٥-١٣٦؛ القباع، السياسة الخارجية، ص٧٤؛ الذكير، المصدر السابق، ورقة٦٦؛ الجهني، المرجع السابق، ص٢٤٠.

الحدود، ومشكلة الأدارسة، ومسألة نجران، لكن ما كان يجري في منطقة الحدود نفسها وهي بؤرة الخلاف بين الدولتين، على النقيض منه تماماً الانطباع الذي قدمته المباحثات البرقية، من الاستفزازات المستمرة من قبل الإمام يحيى و أتباعه، فكان نتيجة كل هذه الجهود جميعها الفشل الذريع، الذي اصطدم بمسألة نجران، فتحرك القوات اليمنية للاستيلاء على مناطق الحدود، وتحرك القوات السعودية للدفاع عن جزء من أراضيها، فوقعت الحرب لحسم الجدل الذي استمر طويلاً حتى تبين أنه جدل لن يحسم خلافة إلا الحرب، الذي انتهى برضوخ الإمام للأمر الواقع ومطالبته بالصلح الذي كان ينادي به الملك عبد العزيز طويلاً.

أما الموقف العربي والإسلامي فتمثل بشعور بعض الجماعات والهيئات والمنظمات بخطورة تطور الحرب اليمنية – السعودية فتبلورت فكرة المؤتمر الإسلامي بإرسال وفد من كبار الشخصيات الإسلامية والعربية للقيام بالوساطة، وتحقيق المصالحة بين الدولتين المتحاربتين، ومع تطور الأحداث على الحدود السعودية اليمنية وكرد فعل ألف المجلس الإسلامي الأعلى لفلسطين وفداً برئاسة السيد أمين الحسيني مفتي ورئيس المجلس الأعلى لفلسطين، وعضوية كل من محمد علي علوبه باشا أحد الوزراء السابقين في مصر، والأمير شكيب أرسلان من لبنان، وهاشم الأتاسي أحد زعماء سوريا، غادر الوفد السويس في ١٨ من ذو الحجة ١٣٥٢هـ/ ٢ أبريل ١٩٣٤م ووصل الوفد جدة يوم الاثنين ٣محرم ١٣٥٣ه/ ١٧أبريل١٩٣٤م، استقبل الوفد من الحكومة السعودية استقبالاً حافلاً، كما لقيت فكرة الوساطة ترحيباً وقبولاً من الملك عبد العزيز، في الوقت الذي تطورت التحركات العسكرية لصالح السعوديين بدخول الأمير فيصل بن عبد العزيز (ميدي) صباح يوم الخميس ١٢ محرم١٣٥٢ه/ ٢٦أبريل١٩٣٤م بدون سفك الدماء، وفر العرشي حاكم تهامة إلى الإمام يحيى إلا أنّ

القوات السعودية طاردته وقبضت عليه في ٦مايو، ودخلت الحديدة، فأتمت بذلك القوات السعودية ضم تهامة[١].

لم يقف الرأي العام العربي موقفاً سلبياً من الحرب، بل أسهم إسهاماً إيجابياً تمثل بالجمعيات والهيئات الشعبية، وعلى مستوى الصحافة التي تلعب دوراً بارزاً وهاماً، والحقيقة أنّ وفد المؤتمر الإسلامي على الرغم بأنّ دوره محدود لأنّ توجه الملك عبد العزيز من البداية كان يميل إلى الصلح إلا أنه يعبر تعبيراً عملياً إيجابياً عن موقف الجماهير العربية إزاء هذه الحرب ومحاولة منها للوساطة لإنهاء حالة الحرب[٢].

---

(١) وثيقة رقم (٢٠٩) دارة الملك عبد العزيز، رسالة بسرد أحداث حرب اليمن ١٨-١-١٣٥٣هـ/٢-٥-١٩٣٤م؛ وثيقة رقم (٦٧٥٨) تهنئة من الأمير عبد الله الفيصل بالنصر في ميدي ١٣-١٠-١٣٥٣هـ/ ٢٨-٤-١٩٣٤م؛ سعود بن هذلول، المصدر السابق، ص٢٢٣؛ المهنا، المرجع السابق، ص٤٦، مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٤٤؛ الفتح، العدد ٣٩٢، محرم١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م؛ الأهرام، العدد١٧٧١٤، محرم ١٣٥٣هـ/ أبريل١٩٣٤م؛ سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، ط٣، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص٤٠٤؛ سعيد مشبب القحطاني، جهود الأمير خالد بن عبدالعزيز آل سعود في عقد معاهدة الطائف ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م بين اليمن والسعودية، السجل العلمي الأول لأبحاث كرسي الملك خالد، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص١٠١-١٠٢.

(٢) وثيقة رقم (٢٠٩) دارة الملك عبد العزيز، رسالة بسرد أحداث حرب اليمن ١٨-١-١٣٥٣هـ/٢-٥-١٩٣٤م؛ وثيقة رقم (٦٧٥٨) تهنئة من الأمير عبد الله الفيصل بالنصر في ميدي ١٣-١٠-١٣٥٣هـ/ ٢٨-٤-١٩٣٤م؛ سعود بن هذلول، المصدر السابق، ص٢٢٣؛ المهنا، المرجع السابق، ص٤٦، مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٤٤؛ الفتح، العدد ٣٩٢، محرم١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م؛ الأهرام، العدد١٧٧١٤، محرم ١٣٥٣هـ/ أبريل١٩٣٤م؛ سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، ط٣، القاهرة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص٤٠٤؛ سعيد مشبب القحطاني، جهود الأمير خالد بن عبدالعزيز آل سعود في عقد معاهدة الطائف ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م بين اليمن والسعودية، السجل العلمي الأول لأبحاث كرسي الملك خالد، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص١٠١-١٠٢.

وعلى العكس من ذلك الموقف الرسمي للحكومات العربية فقد اتسم معظمه منذ البداية بالسلبية، إذا استثنينا موقف الحكومة العراقية ممثلة بالملك فيصل الأول وابنه غازي الذي أعلن استعداده للتوسط بين الطرفين فبعث برقيتين للزعيمين يعلن استعداده للوساطة إلا أنها وقفت عند هذا الحد ولم تلعب دوراً عملياً في وقف القتال، ثم اتخذت بعد ذلك مع غيرها من الحكومات العربية موقف الحياد التام، إزاء النزاع اليمني السعودي[١].

أما بالنسبة للتحرك من قبل بعض الدول الأوربية فقد بدأت طلائع التدخل الأجنبي بتساؤلات بريطانية وإيطالية عن مسار الحرب، وظهرت قطع بحرية بريطانية وإيطالية وفرنسية أمام ميناء الحديدة استعداداً للتدخل[٢].

استمر النشاط البحري الأجنبي بما يسمى مظاهرة عسكرية حربية حتى نهاية شهر يونيه، متمثلاً ببوارج بريطانية وإيطالية، ومدمرة إيطالية، وأحدى البواخر الفرنسية، إلا أنّ سرعة توصل الملكين إلى حل الأزمة حال دون حدوث تدخل أجنبي في المنطقة[٣].

---

(١) F.O.406/71(E4970/759/25)No.25 (P.R.O), Letter from Calvin, to the Sir Vansittart/ Jeddah. Dated ON August 24th 1933;
الفتح، العدد ٣٦٠، ١٠جمادى الأولى ١٣٥٢هـ/ ٣٠اغسطس١٩٣٣م؛ الأهرام، ٨جمادى الأولى١٣٥٢هـ/ ٢٨أغسطس١٩٣٣م؛ المقطم، العدد ١٣٧٤٧، ٥محرم١٣٥٣هـ/ ١٩ أبريل١٩٣٤م؛ الفتح، ٣٩٤، ٢٦محرم١٣٥٣هـ/ ١٠مايو ١٩٣٤م.

(٢) وثيقة رقم (٣٣٤) دارة الملك عبد العزيز تقرير حول الحرب بين السعودية واليمن، ١٨-٢-١٣٥٣هـ/ ١-٦-١٩٣٤م؛ المهنا، المرجع السابق، ص٤٦؛ فاروق أباظه، المرجع السابق، ص٤٧؛ سيد سالم، المرجع السابق، ص٤٠٧ ومابعدها.

(٣) الفتح، العدد ٣٩٥، ٤صفر ١٣٥٣م؛ أمين سعيد، تاريخ اليمن، ص١٠٠؛ مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٤٣.

كما كان هناك جهود للحكومة الهولندية للتوسط لوقف الحرب بين السعودية واليمن وذلك بصفتها محبة للسلام وصديقة لكلا الجانبين وتمثلت تلك الجهود ببرقية تعرض فيها الحكومة الهولندية التدخل للوساطة[١].

معاهدة السلام (معاهدة الطائف):

عندما أدرك الإمام يحيى ضعف مقاومة جنوده في تهامة وتوالي الهزائم عليه، وخطورة موقفه خاصة بعد سقوط الموانئ اليمنية ومن أهمها ميناء الحديدة واللحية وميدي وغيرها من الموانئ الممتدة على طول الساحل أبرق للملك يطلب منه الصلح بقوله (عندكم السيد عبدالله بن أحمد الوزير تفضلوا عافاكم الله، بطلبه لعقد معاهدة أخوية ...)[٢].

في حين يرى البعض أنّ هناك عوامل دفعت الإمام يحيى إلى طلب وقف الحرب لعل أهمها: إدراك الإمام أنّ الملك يملك قوة عسكرية مدربة تدريباً حديثاً وأسلحة متطورة، خوف الإمام من الثورات وإدراكه أنّ القبائل في عسير ونجران لا تميل إليه ولا تُكِنُّ له إخلاصاً حقيقياً وولاء صادقًا فخاف من انضمامها للملك عبد العزيز وطلبها الحماية منه، خوف الإمام من تدخل القوى الأجنبية تحت شعار حماية رعاياهم ومصالحهم التجارية حيث تواجدت الأساطيل الحربية البريطانية والإيطالية في مقابل

---

(١) وثيقة رقم (٣٣٣) دارة الملك عبد العزيز، برقية حول عرض الحكومة الهولندية التوسط لوقف الحرب بين السعودية واليمن، وزارة الخارجية الهولندية ٢٧-١-١٣٥٣هـ/ ١١-٥-١٩٣٤م.

(٢) تركي الماضي، المصدر السابق، ص٢٢١؛ أم القرى، عدد ٤٨٩، ١٣٥٢/١٢/٢٨هـ/ ١٣ أبريل١٩٣٤م؛ أحمد عطار، المصدر السابق، ج٦، ص١١٣٨-١١٣٩؛ مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص٤٢؛ أحمد عسه، معجزة فوق الرمال، ط٢، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م، ص١١٦؛ الجهني، المرجع السابق، ص٢٤٢، خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، ج٢، دار الكلام، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ص٦٠٤.

ميناء الحديدة، فرأى أن يوافق على شروط الملك قبل أن يخسر ملك آبائه وأجداده الذي حارب الأتراك والإنجليز من أجله طويلاً[١].

في هذا الوقت كان الأمير فيصل في الحديدة وولي العهد الأمير سعود متجهاً إلى نجران وعلى أثر ورود هذه البرقية، التي تدل على التزام الإمام يحيى بالأمر الواقع، اجتمع الملك عبد العزيز برئيس الوفد اليمني عبد الله بن الوزير وهو من أقرب مساعدي الإمام في قصر شبرا بالطائف، فبين له الملك بأنه قد بذل ما في وسعه لتفادي وقوع الحرب مع الإمام، إلا أنّ الإمام زحف على حدوده واحتل قسماً من بلاده في المناطق الجبلية وهي بنو مالك وفيفا والعبادل وبنو غازي وغيرها، ثم أملى الملك عبد العزيز شروط الصلح على ابن الوزير لرفعها للإمام فإن وافق عليها فيكون عقد المعاهدة بموجبها وهي:

١. الانسحاب من نجران وعموم بلاد يام وتسليمها لسمو ولي العهد الأمير سعود.
٢. تسليم الحسن الإدريسي وعموم الأدارسة.
٣. الانسحاب من المناطق الجبلية التي احتلتها الجنود اليمنية.
٤. الاعتراف بحضرة صاحب الجلالة ملكاً على المملكة العربية السعودية.
٥. عقد معاهدة لمدة عشرين سنة.
٦. انسحاب الجيوش السعودية من الأراضي اليمنية بما فيها الحديدة واللحية وميدي وغير ذلك من الأراضي اليمنية[١].

---

(١) صالح عونّ الغامدي، العلاقات السعودية اليمنية،١٩٢٦/١٩٣٤م، دار المعرفة، الإسكندرية، ص٤٤؛ الخترش، المرجع السابق، ص٢٤٤؛
F.O.406.72 (E4334/715/25) No.I (P.R.O)

رد الإمام يحيى بالموافقة على المواد الست دون قيد أو شرط، وعلى أثر ذلك تشكل وفد سعودي قام بعقد عدة جلسات في بيت باناجة الذي يسكنه الوفد اليمني، وقد ساد حسن التفاهم بين الوفدين وانتهى بعمل صيغة المعاهدة في شكلها النهائي وتوجه بها كل من الشيخ يوسف ياسين والشيخ خالد القرقني وتركي الماضي إلى بيت الأمير خالد بن عبد العزيز الذي أوكل إليه توقيع المعاهدة، وحضر السيد عبد الله الوزير في قصر الأمير خالد وتليت المعاهدة (وتم توقيعها من المذكورين وأبلغ الأمير سعود ولي العهد في نجران والأمير فيصل نائب الملك) الموجود آنذاك بالحديدة بهذه المعاهدة، وأصدر الملك عبد العزيز أوامره إلى قواته بعدم مواصلة الزحف والتوقف في الأماكن التي احتلتها وبدء المفاوضات، فأبدى الأمير شيئاً من الاستنكار[٢]، لكن الملك عبد العزيز كان ذا رأي ثاقب وحكيم، فقد رأى أنه لا فائدة من الاستمرار في الحرب ولو أدى ذلك إلى احتلال اليمن، مادام الإمام يحيى قد رجع عن أفكاره وسلم بجميع ما اشترطه عليه فلم يبق مجال للاستمرار في الحرب بين شعبين عربيين شقيقين تربطهما رابطة الإسلام والعروبة، كما أنّ الملك يدرك بأن الحرب في تهامة لا تقاس بالحرب في جبال اليمن، ولا شك في أن الملك عبد العزيز كان موفقاً في رأيه السديد

=

(١) تركي الماضي، المصدر السابق، ص٢٢١-٢٢٢، عسه، المرجع السابق، ص١١٦؛ المهنا، المرجع السابق، ص٤٦؛ سيد سالم، المرجع السابق، ص٤٥؛ المقطم، العدد ١٣٧٨٠، السبت ٦صفر ١٣٥٣هـ/ ٢٠مايو١٩٣٤م.

(٢) كان رأي الملك فيصل التمسك بالأراضي اليمنية التي سيطرت عليها القوات السعودية لتقوية الموقف السعودي في المفاوضات ولكي لا تتاح الفرصة أمام الإمام يحيى للتسويف والمماطلة ونبذ العهود والاتفاقات، فأبرق الأمير فيصل لوالده بأنه يمكنه البقاء والاستمرار دون أن يحتاج إلى شيء يرسل إليه من المملكة، فأبرق له الملك عبد العزيز برقية شديدة اللهجة وأمره بالتقيد بالأوامر الصادرة إليه. انظر: مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٤٥.

ونيته الحسنه تجاه العدو فما بالك بالصديق[١]، يميل إلى التساهل مع الإمام ولا يتشدد لا في طلب غرامه ولا في طلب أراضي جديدة وهذا مما يقوي الآمال إلى الصلح[٢]، الملك عبد العزيز كان كارهًا للحرب وبذل في تفادي ذلك الشيْ الكثير، كما أنّ الهجوم الذي شنته القوات السعودية في جبهة نجران وما وراءها قد حقق هدفه وهو استرجاع المناطق التي سبق لقوات الإمام يحيى أن احتلتها، أما بعض القرى والمواقع اليمينة التي سيطرت عليها، فإن القوات السعودية قامت بذلك بهدف تأمين انتصاراتها في منطقة نجران وأن يكون مركزها في المفاوضات قويًا مما يتيح لها فرض حل عادل يرضي كلا الطرفين.

تعد معاهدة الطائف معاهدة صداقة إسلامية، و أخُوة عربية بين اليمن، والسعودية بين حضرة الجلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك

(١) وثيقة رقم (٣٣١) دارة الملك عبد العزيز، برقية حول إصدار الملك ابن سعود أوامر بوقف القتال وبدء المفاوضات من المفوضية الهولندية٢٩-١-١٣٥٣هـ/ ١٣-٥-١٩٣٤م؛ وثيقة رقم (١٧٤٦) دارة الملك عبد العزيز، بلاغ رسمي بتاريخ ٢٩محرم ١٣٥٣هـ/ ١٣/٥/١٩٣٤م وإعلان هدنة بين السعودية واليمن، من وزارة الخارجية بمكة المكرمة والمفوضية الهولندية بجدة؛ الماضي، المصدر السابق، ص٢٢٢-٢٢٣؛ عطار، المصدر السابق؛ أم القرى، العدد٤٩٢، ٤صفر ١٣٥٣هـ/ ١٨مايو ١٩٣٤م، مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٤٢-١٤٣؛ الفتح، العدد ٣٩٥، ٤صفر١٣٥٣هـ؛ وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص١٥٧ وما بعدها؛ عبد الرحمن بن ناصر، عنوان السعد والمجد في أخبار الحجاز ونجد، (ت١٣٩٠)، ص٣٢٠؛ المقطم، العدد١٣٧٨٠.

(٢) المقطم، العدد١٣٧٨٠، السبت ٦صفر١٣٥٣هـ/ ٢٠مايو١٩٣٤م؛ محمد سعيد الشعفي، العلاقات السعودية اليمنية في سنتي ١٣٥١-١٣٥٣هـ / ١٩٣٣-١٩٣٤م (من خلال ما نشر في جريدة المقطم المصرية)، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٣٢١.

المملكة العربية السعودية من جهة، وبين صاحب الجلالة الإمام يحيى بن حميد الدين ملك اليمن من جهة آخرى[١].

بدأت مفاوضات الصلح بين الدولتين في اليوم الخامس عشر من مايو حيث تقدم الوفد السعودي بقيادة الأمير خالد بن عبدالعزيز آل سعود بمشروع كامل للمعاهدة التي يرغب في عقدها[٢] ومن ثم فقد اتفقا على إنهاء الحرب القائمة بينهما على أن يقيما عهداً جديداً بين حكومتيهما وشعبيهما على أساس من المنافع المشتركة، والمصالح المتبادلة، وعلى أساس إنشاء علاقة حسن الجوار وذلك انطلاقاً من الروابط الإسلامية ومد جسور المحبة و الأخوة على أساس الأمن والسكينة وذلك عن طريق تثبيت الحدود[٣] بينهما و أن يكون البلدان جسداً واحداً، وبنياناً متراصاً من أجل

(١) انظر نص المعاهدة في الملاحق. وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق، ص١٥٨ وما بعدها؛ الماضي، المصدر السابق، ص٢٢٧ وما بعدها؛ وثيقة رقم (٣٥٠) دارة الملك عد العزيز، ترجمة لنص معاهدة الطائف الموقعة بين مملكتي السعودية واليمن، من المفوضية الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية؛ معاهدة الطائف بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية، المطبعة السلفية، جدة، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م، ص٣؛ الماضي، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٢) المصادر و المراجع نفسها.

(٣) F.O.406/72 (E4627/715/25) No.7 (P.R.O)From Sir Andrew Rayan to the Sir John Simon/ Jeddah 3June 1934;
وللمزيد من المعلومات عن تثبيت الحدود انظر: حسن أبو طالب، اجتهادات أولية عن الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، ع١١١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص١٦٤-١٦٥؛ صلاح العقاد، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، ع١١١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص١٧٢-١٧٣.

المحافظة على أمن بلادهما وسلامة الجزيرة العربية فقد قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية و إخوة عربية بينهما ولقد انتدب كل منهما مندوبين مفوضين عنهما وهما[١]

عن حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود حضرة صاحب السمو الأمير خالد بن عبدالعزيز آل سعود نجل جلالته[٢] .

وعن حضرة الإمام يحيى حميد الدين إمام اليمن صاحب السعادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير.

هذا ويلاحظ أن كلاً من الملك عبد العزيز آل سعود، والإمام يحيى حميد الدين قد أعطوا التفويض المطلق وكافة الصلاحيات من أجل إبرام معاهد بين البلدين. هذا وبعد الاطلاع على أوراق التفويض المختومة قرروا باسم مليكهما الاتفاق على موادها[٣] .

واشتملت هذه المعاهدة على ٢٣مادة روعي في صياغتها الدقة والوضوح ومعها أيضاً "بروتوكول" ومرفق بها ست رسائل، وتختص أهم بنودها بالحدود، وتحديد اتجاهها وأسماء أماكنها والإشارة إلى مواقع مختلف الأماكن الإسلامية والعربية بين البلدين[٤].

---

(١) الماضي، المصدر السابق، ص٢٢٧-٢٢٨؛ معاهدة الطائف، ص٤؛ سعيد القحطاني، المرجع السابق، ص١١٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) F.O.371 / P.R.O 17929. P.152;
مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٥٤؛ الخترش، المرجع السابق، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٤) وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص١٥٧ وما بعدها؛
F.O. 406/72 (E4627/715/25) No.7 (P.R.O)

=

تعتبر هذه المعاهدة من الوثائق الهامة لأنها تعالج العلاقات بين دولتين وتضع حداً لمرحلة سابقة، وترسم الطريق للعلاقات في المستقبل، كما أنها حسمت قضية الحدود بين البلدين برسمها خطاً واضحاً لحدودهما.

أولاً: ما يتعلق بإنهاء الحرب ووحدة الصف:

نصت المادة الأولى من المعاهدة على " إنهاء حالة الحرب القائمة بين المملكتين وقيام حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعاً أو بعضها، وحل المنازعات بروح الود والإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات"[(١)].

فالمادة هنا تنهي حالة الحرب بين الدولتين وتقيم بدلاً من ذلك علاقات سلم دائم وصداقة وطيدة و أن تسود روح الإخوة الإسلامية انطلاقاً من قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[(٢)(٣)] وفيها نداء صريح للوحدة والتضامن، نصت عليه الرغبة في إنهاء حالة الحرب، وجمع الكلمة العربية والإسلامية بين السعودية و اليمن، كذلك اتفق الطرفان على إظهار حسن نواياهما في الوفاء بالاتفاق سراً وعلناً منطلقاً من قوله تعالى

=

أم القرى، العدد ٣٩٧، يوم الجمعة ١٣٥٣/٣/١٠هـ/ ٢٢يونيو ١٩٣٤م؛ وثيقة رقم (٦٢٠) دارة الملك عبد العزيز، نص معاهدة الطائف باللغة الهولندية.

(١) وزارة الخارجية، المصدر السابق؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة الأولى.

(٢) سورة الحجرات آية (١٠)

(٣) سورة الحجرات آية (١٠)

﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾[١] وهذا سوف يصب في رضاء الله عز وجل وفي عز قومهما ودينهما.

ثانياً: ما يتعلق بالسيادة:

في حين نصت المادة الثانية (بأن يعترف كل من الجانين باستقلال الآخر استقلالاً تاماً مطلقاً، ويعترف كل من الزعيمين بملكية الزعيم الآخر للملكة التي يحكمها، ويسقط كل منها أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبنية...) كما حددتها المادة الرابعة من هذه المعاهدة[٢].

ثالثاً: ما يتعلق بالحدود ونزع الخلاف وتنظيم الحدود:

أما المادة الثالثة فتتعلق بالصلات والمراجعات بين الدولتين، بما يحفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما[٣]، المادة الثالثة تحدد حق المعاملة بالمثل بين الجانبين.

أما المادة الرابعة فتتعلق برسم الحدود، وتحديد خط الحدود الذي يفصل بين السعودية واليمن بالتفصيل الكافي الدقيق[٤]، ويعتبر هذا الخط حداً[٥] فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما[٦] وقد تم إقامة أعمدة تبين خط الحدود بحيث ينفي في المستقبل أي شك حول الحدود وحول ولاء القبائل لهذا الجانب أو ذاك، أما المادة

---

(١) سورة النحل آية (٩١)

(٢) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة الثانية.

(٣) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة الثالثة.

(٤) نظراً لأن مشكلة الحدود كانت أهم قضية في الخلاف السعودي اليمني والسبب الرئيسي والأهم للحرب.

(٥) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة الرابعة.

(٦) للاطلاع على تحديد الخط الفاصل انظر الملاحق، وانظر: وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق، ص١٦٠ وما بعدها؛ عبد الرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص٣٢٣.

الخامسة فنصت على دوام السلم والطمأنينة بين الدولتين وذلك بعدم إحداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلو مترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود، بينما تنص المادة السادسة على تعهد كل من الفريقين بأن يسحب جنده فوراً من البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر، مع حفظ الأهالي والجند من كل ضرر[1]، من الملاحظ أن المواد الستة السابقة من المعاهدة تعالج الأوضاع التي نتجت عن الحرب، وتركز على إنهاء حالة الحرب والعلاقات المشحونة بالتوتر والصراع بين البلدين والتوصل إلى حالة سلام دائم، و الحقيقة أن مسألة الحدود تعتبر من أهم إنجازات معاهدة الطائف والتي حرص الأمير خالد و السيد عبد الله الوزير على تثبيتها.

وقد لوحظ أن المعاهدة من الناحية الشكلية طويلة جداً إلى درجة لافته للنظر، فقد تضمنت العديد من النقاط والموضوعات التي كان بالإمكان أن توضع على شكل اتفاقيات أو (بروتوكولات) ملحقة بالمعاهدة بدلاً من أن تكون في صلب المعاهدة نفسها إذا ما قيست بالشكل الدبلوماسي الدولي للمعاهدات، خاصة في تحديد الحدود التي جاءت في البند الرابع، إلا أنه مما يوجد العذر أنّ الخلاف الجوهري بين السعودية واليمن هو تحديد الحدود بينهما وخاصة أن تلك الحدود تتميز بوجود القبائل التي قد

(١) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق، ص١٦٢؛ وثيقة رقم (٥٥٣٨ و ٥٥٣٩) دارة الملك عبد العزيز، وثائق بريطانية، رسالة من المفوضية البريطانية في جدة إلى الدائرة الشرقية إلى وزارة الخارجية البريطانية، ترجمة للبند السادس من معاهدة الطائف السعودية اليمنية وتطلب إدخاله المعاهدة وإعادة ترقيم باقي البنود ٢-٦-١٣٥٣هـ/ ١١-٩-١٩٣٤م؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة الخامسة والسادسة.

تثير النزاع في الخلاف بين اليمن و السعودية لذلك جاءت في صلب المعاهدة بدلاً من وجودها في الملاحق[١].

وقد ذكر القنصل البريطاني السيد (Andrew Ryan) أن تحديد الحدود نقطة إيجابية وعلامة بارزة على الرغم من عدم وجود خارطة توضح المناطق بدقة إلا أن معاهدة الطائف كانت ناجحة ومعتدلة، وتم التركيز فيها على ولاء و إخلاص القبائل أكثر من الاهتمام بتحديد الحدود ذاتها[٢].

رابعاً: ما يتعلق بتنظيم العلاقات المستقبلية بين الدولتين:

وفي المادة السابعة يتعهد الفريقان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى، كما يتعهد الطرفان في المادة الثامنة: تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما، وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف سواء كان سببه ومنشأة هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية، وإذا لم تنجح هذه الوسيلة في حسم المشكلة لجأ الجانبان إلى التحكيم[٣]، ويتم تحديد شروط

---

(١) الماضي، المصدر السابق، ص٢٤٥-٢٤٦؛ سيد سالم، المرجع السابق، ص٤٢٤-٤٢٥؛ عصام ضياء الدين السيد، عسير في العلاقات السياسية السعودية اليمنية ١٩١٩/١٩٣٤م، دار الزهراء، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٢٩٠-٢٩١.

(٢) محمد زيان عمر، العلاقات الدولية للملكة العربية السعودية، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الرياض، ١٤٤٠هـ/١٩٩٩م، ص١٥.

(٣) والمقصود بالتحكيم هو ما تضمنته المادة ٣٧ من اتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية التي توصل إليها مؤتمر السلام الدولي الثاني الذي عقد بلاهاي عام ١٩٠٧م، فقد جاء في هذه المادة أن موضوع التحكيم الدولي هو تسوية المنازعات بين الدول، بواسطة قضاة من اختيارها وعلى أساس من احترام القانون، والرجوع إلى التحكيم يتضمن تعهداً بالخضوع للحكم بحسن نية لمزيد من التفصيل انظر: محمد =

التحكيم وكيفية طلبه وحصوله على ملحق مرفق بهذه المعاهدة، ولهذا الملحق القوة نفسها والنفوذ لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها وبعضاً متمماً للكل فيها[١] وضعت هذه المادة أسساً لاستمرار السلام ومنع تجدد المشاكل بين البلدين، حيث تعهد البلدان بعدم اللجوء للقوة و وضع مبادئ لحل الخلافات ووسائل بديل للقوة مثل المراجعات الودية ثم التحكيم الدولي ووضعت المادة أسس التحكيم وشروطه.

كما اتفق الطرفان في المادة التاسعة على التعهد بان يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة أو مركزاً لأي عمل عدواني أو شروع فيه واستعداد له ضد بلاد الطرف الآخر كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر[٢] وقد أوضحت هذه المادة نوع التدابير المطلوبة.

وفي المادة العاشرة يتعهد كل من الفريقين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته وأن يتخذ كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده، كما يتعهد كل منهما في المادة الحادية عشرة بمنع الأمراء والعمال والموظفين التابعين له في التدخل بأي وجه كان مع رعايا الطرف الآخر ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم، كما اعترف كل منهما، في المادة الثانية عشرة : بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الطرف الآخر بموجب

=

إبراهيم العناني، اللجوء إلى التحكيم الدولي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٩ وما بعدها؛ الجهني،المرجع السابق، ص٢٥٢ وما بعدها.

(١) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة السابعة والثامنة.

(٢) المصدر السابق ؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة التاسعة.

هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر، وعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق، على حين أن المادة الثالثة عشرة: تنص على أن يتعهد الفريقان بإعلان العفو الشامل الكامل عن كافة الجرائم والأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده، كما يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأي شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر، وفي المادة الرابعة عشرة يتعهد كلٌ من الفريقين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليها أو إلى ورثتهم، ويتعهد الفريقان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده[١]. تعتبر المواد الثمانية السابقة من مواد المعاهدة منضمة للعلاقات المستقبلية بين الدولتين بالنسبة للمناطق التي تأثرت تأثراً مباشراً بالحرب أو المواطنين في هذه المناطق، وهي لا تقل أهمية عن المواد الأولى للمعاهدة بل متممه لها ومحددة لكثير من الطرق التي من الممكن أن تكون سبباً لقيام مشكلات بين البلدين في المستقبل وخاصة المواد ١٠ و١١و ١٢و ١٣ التي حددت طبيعة العلاقات بين الجارتين العربيتين.

إلا أنّ البند العاشر و الخاص بتنظيم تبادل اللاجئين السياسيين و المجرمين وضرورة تسليمهم للدولة الفارين منها، جاء طويلًا جداً فكان من المفترض أن تكون في ملحق خاص بها، إلا أن هدف الأمير خالد بن عبدالعزيز آل سعود سد باب الفتنة عن طريق تسليم كافة المجرمين الهاربين وآثر أن توضع في صلب المعاهدة[٢].

---

(١) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات المصدر السابق، ص١٦٣- ١٦٥؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة العاشرة، والحادي عشر، والثانية عشر، والثالثة عشر، والرابعة عشر.

(٢) سيد سالم، المرجع السابق، ص٤٢٤-٤٢٥؛ عصام السيد، المرجع السابق، ص٢٩٠-٢٩١.

خامساً: ما يتعلق بعدم التدخل بشؤون الداخلية لكل طرف مع الاحتفاظ بالتبادل التجاري والاقتصادي:

أما المادة الخامسة عشرة: فتعهد فيها كل من الفريقين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواءً كان فرداً أم هيئة أم حكومة، أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له، أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للأخطار، وفي المادة السادسة عشرة: يعلن الفريقان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية والعنصرية العربية أن أمتهما أمة واحدة، وأنهما لا يريدان بأحدٍ شراً، وأما المادتان السابعة عشرة و الثامنة عشرة فتحدد وتفصل موقف كل من الدولتين في حال وقوع اعتداء خارجي على الدولة الأخرى، وأيضا في حالة حصول فتن واعتداءات داخلية على أي منهما[1]، أما المادة التاسعة عشرة فيتعهد فيها الطرفين بتسهيل المواصلات البريدية والبرقية، وأيضاً تسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية فيما بينهما، لما من شأنه تحقيق مصالحهما المشتركة[2]، رسمت المواد السابقة أسس العلاقات المستقبلية بين البلدين، في حين أن المادة السادسة عشرة تثير الإعجاب والإكبار وتحمل طابع الريادة على المستوى القومي، كونها النواة الأولى في سبيل إقامة الوحدة العربية.

---

(١) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق، ص١٦٥-١٦٦؛ عبد الرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص٣٣٤؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة الخامسة عشر، والسادسة عشر، والسابعة عشر، والثامنة عشر.

(٢) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق، ص١٦٦-١٦٧؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة التاسعة عشر.

يقول السيد (Andrew Ryan) أن معاهدة الطائف بين السعودية واليمن قد أرست مبدأً ومذهباً للدولتين التي وصفته المعاهدة (مبدأ ومذهب رعايا الدولتين) فقد صنفتها المعاهدة بكل دقة وتميز على أنّ الأمتين أمة واحدة، إلا أنّ المقصود من ذلك ليس هو الوحدة السياسية ولكنه ترجع إلى فكرة أمة إسلامية عربية واحدة وكان هذا المصطلح هو السائد والمستخدم للنداء بين أمتين في ذلك الوقت[١].

كما أنّ اختلاف المذاهب بين اليمن و السعودية في المعاهدة لم تبرزها المعاهدة بل أنها قد أعطت الفرصة للإدراك و الوعي بأهمية الهوية العربية بالرغم من اختلاف المذاهب[٢].

إلا أنّ البند التاسع عشر من المعاهدة هو مواد تنظيمية بحته كان من المفترض أن لا توضع في صلب المعاهدة، بل يفرد لها ملحق خاص بها كاتفاقية تجارية، أو تذكر موجزة مركزة، لكن السعودية واليمن كانتا حريصتين على أن تتضمن المعاهدة كافة التفاصيل الدقيقة من أجل إنهاء النزاع وغلق أسبابه إلى الأبد[٣].

سادساً: ما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي لكل طرف:

وفي المادة العشرين يعلن كل الطرفين استعداده لأن يأذن لمثليه ومندوبية بالخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء

---

(59) Schofeld, R.N., Arabian Geopditice Regional Documentary Studies: South West Arabian, Vol, 2, Boundories, Territorial Claims and Disputes (ii), (slough: Archive Editions, 1993)pp. 416-417

(60) Kohn, Hansu The Unifcation of Arabia Affairs: An American Quarterly Review, Vol, 13, No, 1(October 1934, July 1935), pp. 102-103

(٣) السيد سالم، المرجع السابق، ص٤٢٤-٤٢٥؛ سعيد القحطاني، المرجع السابق، ص١٤٨؛ عبد الله السلال و آخرون، ثورة اليمن الدستورية ١٩٤٨، ط١، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء،١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، ص١٩٧.

وفي أي وقت وفي حالة وجود شخص عن كل من الطرفين فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما بما يحقق مصلحة البلدين التي هي كأمة واحدة[١]، ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأي صورة كانت في أي حق له، كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضراره لسلوك هذه الطريقة.

ومعنى هذا أن المادتين ١٦ و٢٠ تشكلان حدثاً جديداً في تاريخ العرب الحديث، حيث أصبح هناك تنسيق شامل في النواحي السياسية وغيرها، والدعوة إلى توحيد عمل الهيئات الدبلوماسية في الخارج، عكس التطور الجديد لكونهما أول عمل جدي عملي في سبيل الوحدة العربية القائمة على وحدة الصف، ووحدة الهدف والغاية والمصلحة، والذي يخالف ما كان سائداً في المرحلة التي سبقت توقيع اتفاقية الطائف.

سابعاً: تسمية المعاهدة مع تحديد مدتها:

أما المادة الحادية والعشرون: فتلغي الاتفاقية الموقع عليها في الخامس من شعبان ١٣٥٠هـ/ ١٥ ديسمبر١٩٣١م[٢]، وتجعل المعاهدة الجديدة هي أساس التعامل والعلاقات بين الدولتين[٣]، أما المادة الثانية والعشرون فتحدد فترة المعاهدة بعشرين سنة قمرية تامة، وأنه يمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التي تسبق تاريخ انتهاء

(١) المصدر السابق، ص١٦٧؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة العشرين.

(٢) يقصد بها اتفاقية جبل العرو التي سبق ذكرها.

(٣) تستمد المعاهدة قوتها من الرضا المتبادل بين طرفيها وفق إرادة حرة لم يشبها إكراه أو غش وتوفر للمعاهدة أهلية التعاقد علاوة على مشروعية موضوع التعاقد فاستوفت جميع شروطها طبقاً للقانون الدولي وأصبحت أحكامها ملزمة للدولتين السعودية واليمن انظر: الجهني، المرجع السابق، ص٢٦٩؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة الحادية والعشرون.

مفعولها[١]، أما المادة الثالثة والعشرون وهي المادة الأخيرة فإنها تحدد الاسم الذي أطلق على هذه المعاهدة، وهو معاهدة الطائف، وقد حررت منها نسختان مكتوبتان باللغة العربية و أن يكون لكل فريق نسخة عليها توقيع المندوبين وكتبت في مدينة جدة عام ١٣٥٣ه/١٩٣٤م[٢].

كما ألحق بهذه المعاهدة ملحق للتحكيم من أجل إحلال السلام بدلاً من الحرب بين اليمن والسعودية وهو لا يقل أهمية عن بنود المعاهدة ذاتها، وهو جزء لا يتجزأ منها، وتاريخ توقيعه نفس تاريخ توقيع المعاهدة، يتعلق بالمادة الثامنة من المعاهدة، وبمسائل إجراء التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من المحكمين في البلدين لحل القضايا المتنازع فيها بالوسائل السلمية والأخوية وتم تحديد مدة اختيار هيئة التحكيم ورئيسها، وأجورهم، واعتبرت معاهدة عهد التحكيم جزءاً متمماً ومكملاً لمعاهدة الطائف السالف ذكرها[٣]، وبذلك حسمت هذه المعاهدة المشكلات القائمة بين

---

(١) وفي عام ١٩٧٣م قامت حكومة اليمن بإعلان تأكيدها واعترافها بمعاهدة الطائف وأقرت بشرعيتها، حيث قام دولة الرئيس القاضي عبد الله الحجري عضو المجلس الجمهوري ورئيس وزراء الجمهورية العربية بزيارة رسمية للملكة العربية السعودية في الفترة من ٥-٢-١٣٩٣هـ إلى ١٢-٢-١٣٩٣هـ الموافق ١٠-٣-١٩٧٣م إلى ١٧-٣-١٩٧٣م وصدر بيان مشترك نص على اعتبار الحدود بين البلدين حدوداً فاصله بصفه نهائية ودائمة، كما نصت عليها المادتان الثانية والرابعة من معاهدة الطائف ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م وملحقيها وهذا تأكيد قاطع من الحكومة الجديدة التي خلفت النظام الملكي تأكيدها وقبولها واعترافها بمعاهدة الطائف انظر: الجهني، المرجع السابق، ص٢٦٥؛ انظر نص المعاهدة في الملاحق، المادة الثانية والعشرون.

(٢) المصدر السابق، ص١٦٧-١٦٨؛ أم القرى، العدد ٤٩٧؛ للرجوع إلى تفصيلات المعاهدة انظر الملحق؛ F.O.371/ P.R.O. 17929. P. 195.

(٣) وثيقة رقم (١٧٤٥) دارة الملك عبد العزيز، برقية بخصوص تصديق الإمام يحيى على معاهدة الطائف في السابع من ربيع الأول ١٣٥٣هـ/ ١٩مايو ١٩٣٤م، من وزارة الخارجية بمكة المكرمة إلى المفوضية =

الطرفين من وقف الحرب بين البلدين، واستقلال كل منهما، حيث سار الطرفان سيراً حثيثاً نحو تثبيت الحدود التي نصت عليها المعاهدة، وتحددت مدة سريانها بعشرين عاماً على أن تجدد من تلقاء نفسها ما لم يعرب أحد الطرفين أو كلاهما عن رغبته في تعديلها، واستمرت هذه المعاهدة، وفي عام ١٣٩٣ه/ ١٩٧٣م أكدت حكومة القاضي عبد الله بن أحمد الحجري رئيس وزراء اليمن السابق اعترافها بمعاهدة الطائف وأقرت بشرعيتها، ونصت على اعتبار الحدود بين البلدين فاصلة بصفة نهائية ودائمة، كما وردت كما ورد في المادتين الثانية والرابعة من معاهدة الطائف وملحقيها، ويعبر البيان عن حقيقة ثابته في القانون الدولي تقضي بأن لا أثر لتغيير نظام الحكم في المعاهدات التي سبق أن أبرمتها الدولة، وبالذات المعاهدات الإقليمية الخاصة بالحدود، في الوقت الذي استمرت ثمار نتائج هذه المعاهدة وكان من أفضل ثمارها اعتماد الحدود بعد اتفاق جدة ربيع الأول ١٤٢١ه/ ١٣يوليو ٢٠٠٠م والذي أغلق ملف الحدود إلى الأبد وبدأ عهد جديد من التعاون.

=

الهولندية بجدة؛ وثيقة رقم (٣١٦) ١٥-٣-١٣٥٣هـ/ ٢٧-٦-١٩٣٤م من المفوضية الهولندية إلى وزير الخارجية الهولندية؛ وثيقة رقم (٣٢٧) دارة الملك عبد العزيز، برقية تفيد بأنه تمت المصادقة من ملك اليمن على اتفاق الطائف للسلام بين السعودية واليمن في السابع من ربيع الأول ١٣٥٣هـ/ ١٩مايو ١٩٣٤م، وثيقة رقم (١٦٢١) ترجمة لنص المعاهدة التحكيمية بين السعودية واليمن من المفوضية الهولندية إلى وزير الخارجية الهولندية ٦-٢-١٣٥٣هـ/ ٢٠-٥-١٩٣٤م؛ وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠؛ الجهني، المرجع السابق، ص٢٥٠ وما بعدها؛ تركي الماضي، المصدر السابق، ص٢٣٩ وما بعدها؛ عبد الرحمن سلطان، أضواء على الاستراتيجية السعودية، المؤسسة العربية للشؤون الاستراتيجية، د. ت، ص٦١؛ عبد الرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص٣٣٦؛ الماضي، المصدر السابق، ص٢٤١ وما بعدها؛ مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٥١-١٥٢؛ الجهني، المرجع السابق، ص٢٦٠ إلى ص٢٦٤.

وتم تبادل رسائل بين رئيسي الوفدين المتفاوضين، الرسالة الأولى موجهة من الأمير خالد بن عبد العزيز إلى عبد الله الوزير، وفيها يوضح الأمير خالد شرطين أساسيين لاعتبار معاهدة الطائف سارية المفعول، أولهما تسليم الأدارسة وإخلاء جبال تهامة وإطلاق رهائن أهلها حالاً، أما الشرط الثاني فهو الإبقاء على مضمون هذه المعاهدة مكتوباً ولا ينشره أحد الفريقين ولا سيما ما يتعلق بمسألة الحدود لما يحدث ذلك من التشويش في تهامة خاصة، وأن يتم انسحاب قوات الملك عبد العزيز بكامل حقوقه في الصيانة والشرف، رد عبد الله بن الوزير بالقبول والموافقة على الشروط، وفي رسالة ثانية أبرز عبد الله الوزير بشيء من التفصيل الموقف اليمني من الأدارسة وتسليمهم، رد عليه الأمير خالد بما يفيد تسلمها وثقته بما تعهد به ابن الوزير نيابة عن الإمام يحيى بخصوص تسليم الأدارسة، أما الرسالتان الأخيرتان من هذه الرسائل فتتعلق بانتقال رعايا كل من الدولتين إلى أراضي الدولة الأخرى[1].

وصل بعد ذلك السيد الحسن الإدريسي وحاشيته إلى الطائف وقابل الملك عبد العزيز ولقي من جلالته كل حفاوة وإكرام وانسحبت الجنود اليمنية من المناطق الجبلية السعودية ومن وادي نجران وعموم بلاد يام، كما أن الجيوش السعودية انسحبت من الأراضي اليمنية والموانئ البحرية بما في ذلك الحديدة، وسافر ابن الوزير وحاشيته من جدة إلى الحديدة على ظهر باخرة خاصة فوصل الحديدة في ٣٠ صفر ١٣٥٣ه، وقابل الأمير فيصل لإنهاء بعض الأمور، وتسليم البلاد المحتلة، وبذلك انتهى الخلاف وزال

(١) وثيقة رقم (١١٨٣) دارة الملك عبد العزيز، ترجمة مجموعة خطابات متبادلة بين الأمير خالد بن عبد العزيز وعبد الله الوزير حول الاتفاق بين السعودية واليمن، ٦-٢-١٣٥٣هـ/ ٢٠-٥-١٩٣٤م، معاهدات وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص١٧٠ إلى ص١٧٥؛ الماضي، المصدر السابق، ص٢٤١ وما بعدها.

سوء التفاهم وانقطع النزاع بعد صراع سياسي دام عشر سنوات من عام ١٣٤٣ه/ ١٩٢٤م إلى عام ١٣٥٣ه/ ١٩٣٤م[١].

شهدت العلاقات السعودية اليمنية بعد التوقيع على معاهدة الطائف تحسناً واضحاً حيث تم تشكيل لجنة خاصة لتعيين مواقع الحدود ووضع علامات خاصة يستدل بها على النقاط التي تتقاطع عندها حدود الدولتين ووفقاً لما جاء بالمعاهدة، وانتهت أعمال اللجنة في عام١٣٥٣ه/ ١٩٣٦م، والحكومتين قد وافقتا وصادقتا على الحدود التي رسمها بين البلدين، حيث تم تثبيت عدد(٢٤٠) عمود على طول الخط الممتد من شاطئ البحر شمال (ميدي) إلى جبل ثأر لمساحة حوالي ٤٠٠ ميل[٢]، وقد احترم الطرفان خط الحدود الذي تم تعيينه، والذي يعد خطوة مهمة على طريق السلام الدائم بين البلدين، كما أن تعيين الحدود أسدل الستار على سلسلة من المنازعات الدامية بين المملكتين حيث ركزت معاهدة الطائف على إنهاء مشاكل الحدود بين البلدين إلا أن الملك عبد العزيز ببعد نظره وحنكته السياسية استغل الوضع ووضع ما يمكن من مواد قد تؤدي مستقبلاً إلى توتر العلاقات وتجدد المشاكل فيما بينهما.

---

(١) وثيقة رقم (٣١٢٧) دارة الملك عبد العزيز، تقرير حول ما آلت إليه الحرب بين السعودية واليمن، من البعثة الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية، ٧-٣-١٣٥٣هـ/ ١٩-٦-١٩٣٤م؛ الماضي، المصدر السابق، ص٢٢٣؛ سعود بن هذلول، المصدر السابق، ص٢٢٤-٢٢٦.

(٢) وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق، ص١٧٦ وما بعدها؛ وثيقة رقم (٣٢٠) دارة الملك عبد العزيز، تقرير صادر من المفوضية الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية في ٣-٩-١٣٥٤هـ/ ٢٨-١١-١٩٣٥م، بشأن ترسم الحدود بين السعودية واليمن؛ وثيقة رقم (٣٢٨) تقرير عن انتهاء عمل لجنة ترسم الحدود ٢٧-١٢-١٣٥٤هـ/ ٢٠-٣-١٩٣٦م؛ وثيقة رقم (٣٢٩) حول العلاقات الجيدة بين السعودية واليمن بعد ترسم الحدود بينهما؛ وثيقة رقم (٦١٢٢) وثائق بريطانية رسالة من الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية تتعلق بانتهاء أعمال لجان الحدود،١٣-٩-١٣٥٤هـ/ ٢٦نوفمبر١٩٣٥م.

فالملحق الأول عبارة عن بلاغ بناء على المادة الرابعة من معاهدة الطائف المبرمة بين الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وملك اليمن تم تعيين لجنتين مشتركتين لرسم الحدود بين البلدين، أولهما لرسم الحدود في تهامة، ويرفق بالبلاغ تقارير هذه اللجان ويبين موافقة إمام اليمن عليها، وتعهده بتنفيذ ما جاء فيها، ويبين التقرير الأول أنّ اللجنتين السعودية واليمنية لرسم الحدود في الجبال اجتمعتا في ٢٥شعبان١٣٥٤ه/ ١٩٣٧م في ظهران الجنوب وتم الاتفاق على وضع علامة الحدود الأولى عند رأس جبل الثار في الشرق، وعلى ترك منطقة سيله والمنطقة المجاورة لها شرقاً المتنازع عليها بين قبيلتي وائله ويام دون وضع أي علامات حدودية فيها، واعتمدت اللجنة الأسماء المعروفة للجبال والتلال والوديان في تحديد الحدود وأوكلت إلى رجال ثقات وضع العلامات الحدودية كما حددت اللجنة الحدود بين القبائل[١].

أما الملحق الثاني لمعاهدة الطائف فتضمن تصحيح الغلط حتى يتلاءم خط الحدود مع الواقع بشكل أدق، فيما عملته الهيئتان بوضعهما العلم الحادي عشر رأس عقبه نهوقه، وحيث أن عقبة نهوقة تابعة للملكة اليمنية المتوكلة بموجب نص المادة الرابعة من معاهدة الطائف فالعلم الفاصل الذي يكون اعتباره فاصلاً بين المملكتين وذلك المحل يوضع تحت عقبة نهوقة ولأجل إزالة الغلط والتصحيح بموجب نص المعاهدة حرر[٢].

---

(١) وثيقة رقم (٦١١٣) وثائق بريطانية، دارة الملك عبد العزيز، ترجمة إلى اللغة الإنجليزية للملحقين لمعاهدة الطائف المعقودة بين المملكة العربية السعودية واليمن عام١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م، ٣-٩-١٣٥٤هـ/ ٢٨-١١-١٩٣٥م.

(٢) المصدر السابق، ص٢٠٦.

وتدرج اللجنة قائمة بمواقع نقاط الحدود تتألف من تسعين موقعاً آخرها جور الوافه غرباً، مع إبداء ملحوظات حول بعض المواقع، ويحمل التقرير تواقيع أعضاء اللجنتين اليمنية والسعودية، أما التقرير الثاني فهو قائمة بمواقع الحدود بدءاً من ساحل البحر الأحمر إلى نهاية حدود بين مروان مبيناً أسماء القبائل التي تنتمي إلى كل من الدولتين عند كل موقع والمسافة بين كلا الموقعين، ويبلغ عدد المواقع (٦٨) موقعاً من رأس المعوج إلى الملوس، ويحمل التقرير توقيع أعضاء لجنتي تهامة ويمثل التقرير الثالث قائمة مماثلة تتضمن (٦٤) موقعاً على الخط الحدودي الذي يبدأ من أسفل وادي ميرعليا وينتهي عند أسفل جبل السودة، هو موقع أيضاً من قبل أعضاء لجنتي تهامة، ويحدد التقرير الرابع الخط الحدودي الممتد من ملس السودة إلى جوار الوادف من خلال قائمة تتضمن (٧٢) موقعاً، ويحمل التقرير تواقيع أعضاء اللجنة نفسها، أما الملحق الثاني فيصحح الخطأ الوارد في تحديد الموقع الحادي عشر من التقرير الأول[١].

النتائج:

تمثل معاهدة الطائف ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م أهمية كبيرة في تاريخ العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن حيث استقرت العلاقات بين الدولتين بأسلوب الصداقة، وتعتبر المعاهدة الإطار القانوني لوضع الحدود بين الدولتين.

عالجت المعاهدة مسألة الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن ورسمت بشكل نهائي ودقيق وقاطع جميع الأمور المتعلقة بالحدود، والتزمت بها المملكة باعتبارها حجر الأساس في التعامل مع أي حكومة تحكم اليمن مهما كان نوعها، وأي إخلال لبند من بنود هذه المعاهدة يعد خرقاً للقانون الدولي والتقاليد الدولية المعمول بها.

---

(١) المصدر السابق.

وقد أقامت معاهدة الطائف قواعد ثابته وأسساً متينة لعلاقات البلدين بعضهما مع بعض، وتعتبر أول عمل في سبيل الوحدة العربية التي قامت صروحها على أساس من الإيمان والإخلاص[١].

ومن المزايا التي توفرت في توقيع اتفاقية الطائف يقول السيد مصطفى سالم أحد المهتمين بالشأن اليمني " أن هذه المعاهدة قد أقامت قواعد ثابتة وأسساً متينة لعلاقات البلدين بعضهما ببعض، وهذا هو سبب أهميتها، فإذا ألقينا نظرة سريعة على مواد المعاهدة نجد أنها لم تكن معاهدة صلح خاصة فحسب بل كانت معاهدة عامة نظمت العلاقات بين المملكتين العربيتين المتجاورتين بشكل دقيق[٢] "، كما أشادت جريدة الأهرام المصرية باتفاقية الطائف "إن معاهدة الطائف ليست فيما قد تؤدي إليه من توسع وانكماش في أملاك إحدى الدولتين، بل في تعيين الحدود وتثبيتها بينهما بشكل لا يترك أي مجال للخلاف في المستقبل[٣] ".

وقد وصف البعض هذه المعاهدة بأنها انشودة من أناشيد الوحدة العربية[٤] لقد أثبت الملك عبد العزيز للجميع بأنه ليس صاحب أطماع توسعية، بدليل سرعة استجابته وانسحابه من الأراضي اليمنية ودعوته للتفاوض مع أنه يفاوض من منطلق قوة، إلا أنّ حرصه على حسن الجوار واحترام الأخوة العربية، كان كل اهتمامه وفوق كل اعتبار.

---

(١) مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٥٢.

(٢) مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث، ط٢، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ص٤٢٥-٤٢٦؛ القباع، العلاقات السعودية اليمنية، ص١٩١.

(٣) مصطفى سالم، المرجع السابق؛ القباع، المرجع السابق؛ الأهرام عدد صادر في ٢٦يونيه ١٩٣٤م.

(٤) سلفاتور أبوني، مملكة الإمام يحيى، ترجمة طه فوزي، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧، ص٩٨.

كما أنّ التصديق عليها وإعلانها في كل من مكة المكرمة والقاهرة وصنعاء ودمشق في وقت واحد أعطى للمعاهدة طابعاً دولياً، وإطاراً قانونياً ملزماً حيث شهدت الوفود العربية على صحة ما اتفق عليه من كل من محمد علي علوبه ممثلاً عن مصر، هاشم الأتاسي ممثلاً عن سوريا، شكيب أرسلان ممثلاً عن لبنان، وأمين الحسيني ممثلاً عن فلسطين، وبذلك فإنّ اتفاقية الطائف وملحقاتها من مكاتبات رسمية وقواعد للتحكيم أصبحت هي الإطار القانوني للعلاقات السعودية اليمنية من أجل قيام علاقات إسلامية عربية أخوية سلمية بين البلدين الجارتين(١).

بدأت معاهدة الطائف تؤتي ثمارها بشكل عملي فتنامت العلاقات الطيبة بين الدولتين في الفترة الممتدة ما بين ١٣٥٣- ١٣٨١هـ/١٩٣٤- ١٩٦٢م ازدهاراً كبيراً في مختلف المجالات، وعملت كل منهما على توثيق عرى الصداقة، فانضمت اليمن إلى معاهدة الأخوة والتحالف العربي ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م والذي وقعته السعودية والعراق في عام١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م، والذي يعتبر أو تحالف عسكري يتم التوقيع عليه من قبل ثلاث دول عربية، وتبرز أهمية هذه المعاهدة في أنها أول معاهدة تعقدها ثلاث دول عربية مستقله وقد أكدت على سريان مفعول معاهدة الطائف(٢)، فإذا كانت اتفاقية الطائف ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م بين المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية، قد تمكنت

(١) الجهني، المرجع السابق، ص٢٧٥-٢٧٦؛ عبد الله القباع، العلاقات السعودية اليمنية، ص١٩٢.

(٢) سعيد محمد باديب، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي، دار الساقي، لندن، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص٥٠-٥١؛ وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات، المصدر السابق، ص٢٧٠ وما بعدها؛ وثيقة رقم (٦٤٨) دارة الملك عبد العزيز، تقرير عن انضمام اليمن إلى اتفاقية الوحدة العربية ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

من تسوية الخلافات الحدودية الإقليمية بين البلدين، فقد جاءت معاهدة١٣٥٦ه/ ١٩٣٧م لتعزز الروابط بينهما وتنسق مختلف القضايا والأمور المشتركة.

كما أنّ اتفاق الملكين على إنهاء الحرب والتوصل إلى معاهدة سلام قطع الطريق أمام تدخل الحكومتين البريطانية والإيطالية في شؤون المنطقة.

أظهر الملك عبد العزيز براعة سياسية فذة وتسامح وصبر في تعامله مع الإمام يحيى مما جعل أنظار العالم العربي والإسلامي تتجه نحوه كواحد من أهم رموز العروبة والتضامن الإسلامي.

تضمنت معاهدة الطائف مبادئ جديدة تعتبر الأولى من نوعها حيث أكدت مجلة المنار أنّ على الأمة الإسلامية أن تفاخر دول الأرض بهذه المعاهدة الأخوية التي تجلت فيها سمة الأخوة الإسلامية، فالقارئ لمقدمة المعاهدة يلاحظ النزعة الإسلامية والنخوة العربية حيث قامت على اعتبار المساواة المطلقة بين الطرفين "المؤمنون كلهم أخوة" وقامت على اعتبار أن "لا غالب ولا مغلوب" وهو الاعتبار الذي يقوم عليه وحدة صفاء العلاقات بين المتحاربين واستمرار السلم بين المملكتين، ولذلك أطلق عليها العاهلان "معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية"[١].

وقد أشاد فميكوش أحد الكتاب الغربيين بسمو خلق الملك عبد العزيز " واختط ابن سعود في هذه الاتفاقية نهجاً قومياً جديداً على الجزيرة العربية التي كان أمراؤها يتحاربون رغبة في التوسع على حساب الآخرين ولكنه رضى بالجلاء عن جميع المناطق اليمنية التي دخلها"، ويقول أيضا " أظهرت معاهدة الطائف ابن سعود جلياً بصورة المكافح الأول من أجل الوحدة القومية العربية عندما اتخذها له مثلاً أعلى في النزاع مع اليمن بصرف النظر عن مصلحته الشخصية، فهل من بداية للعلاقات بين

(١) مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٥٢؛ مجلة المنار، ٣٤٤، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م، ص٢٠٤.

البلدين تبشر بخيرهما وخير العرب أكثر من هذه البداية[١]"، وكان هذا واضح بانسحابه من جميع الأراضي اليمنية فلم يتشدد في طلب أراضي جديدة ولافي طلب غرامة، وتنازل عن تكاليف الحرب، وصفح وتسامح عن الإساءات التي سبق أن تعرض لها من اليمنيين ومن الإدريسي.

والمتتبع للأحداث بعد تاريخ توقيع معاهدة الطائف يلاحظ التزام الطرفين بنود المعاهدة، فقد أرست دعائم الصداقة والإخاء بين البلدين طوال السنوات اللاحقة، ولم تسمح لبعض الأحداث أو التوترات أن تخل ببنودها، فبعد حوالي ثمانية أشهر من توقيع معاهدة الطائف وقع حادث أثيم كان من الممكن أن يؤثر على دعائم الأخوة التي أرستها المعاهدة وهو محاولة الاعتداء على الملك عبد العزيز وقت طوافه بالكعبة المشرفة في ١٠ذي الحجة ١٣٥٣ه/ ١٥مارس ١٩٣٥م من قبل مجموعة من اليمنيين، إلا أنّ حكمة العاهلين وعدم انسياقهما وراء ظاهر الأحداث جنبت البلدين الدخول في صراع جديد[٢].

كما أنّ نجاح عمل اللجنة التي تم تشكيلها لرسم وتعيين مواقع الحدود وفقاً لما جاء بمعاهدة الطائف، والنتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها واحترام الجانبين لما تم الاتفاق عليه، يعتبر هذا نجاح عملي لمعاهدة الطائف (معاهدة الصداقة والإخاء)، يضاف إلى النجاح الأول وهو احتواء الملك عبد العزيز لحادثة الاعتداء[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٣.

(٢) لمزيد من التفصيل عن حادث الاعتداء على الملك عبد العزيز انظر: عبد الرحمن بن ناصر، المصدر السابق، ص٣٤٣، أم القرى، العدد ٥٣٦، ١٧ذي الحجة ١٣٥٣هـ/ ٢٣مارس ١٩٣٥؛ مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٦٠.

(٣) مشاري بن سعود، المرجع السابق، ص١٦٥.

كان من النتائج الإيجابية التي ترتبت على معاهدة الطائف انضمام اليمن إلى معاهدة الأخوة العربية ١٧ صفر ١٣٥٦ه/ مايو ١٩٣٧م.

كما أسفرت معاهدة الطائف في إطار الصداقة والإخاء على تبادل الزيارات الودية بين أبناء الشعبين السعودي واليمني عامة في الفترة الواقعة ما بين ١٣٥٣-١٣٨١ه/ ١٩٣٤- ١٩٦٢م، وأبناء الأسرتين الحاكمتين بصفة خاصة، وقد كان لهذه الزيارات دور كبير في تنمية روابط الأخوة العربية، وعزز مجالات التعاون ووسعها في مختلف المجالات وصولاً إلى تحقيق شراكة في المجالات التنموية والاقتصادية.

استمرت العلاقات السعودية اليمنية بعد توقيع معاهدة الطائف في تعاون مثمر وبناء حتى مطلع الستينات عندما اعترى علاقات البلدين بعض التوتر نتيجة للانقلاب الذي قاده المشير عبد الله السلال بصنعاء عام ١٣٨١ه/ ١٩٦٢م[(١)]، واستمر الوضع من عام ١٣٨١ه/ ١٩٦٢م إلى عام ١٩٧٠م وهو العام الذي تمت فيه المصالحة الوطنية في اليمن وتمت على أثرها عودة العلاقات السعودية اليمنية إلى سابق عهدها[(٢)]،

---

(١) كان من ثمارها إنشاء مجلس التنسيق السعودي اليمني عام ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م بهدف تطوير العلاقات بين البلدين نحو الأفضل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن لتحقيق تقدمه وازدهاره ولمزيد من التفصيل عن حجم التمويل السعودي للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن انظر: المسيرة اليمنية السعودية عبر مجلس التنسيق السعودي اليمني ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٢٠ وما بعدها.

(٢) شهدت هذه المرحلة نهاية الحكم الإمامي في اليمن وقيام النظام الجمهوري وانقسام الجبهة الداخلية اليمنية واشتراك القوات المصرية إلى جانب أنصار النظام الجمهوري في حربهم ضد العناصر الملكية، وعندما تأكدت المملكة أن زعماء الانقلاب يرفعون شعارات تستهدف امن وسلامة المملكة، قامت بتحصين حدودها وتأمين سلامة مواطنيها، وأعلنت للعالم العربي والدولي أن أعمال الاستفزاز والتجني لا يمكن السكون عليها أو التهاون فيها، خاصة عندما أرسل الرئيس المصري جمال عبد الناصر ما لا يقل عن =

وتحددت مدة سريانها بعشرين عاماً على أن تجدد من تلقاء نفسها ما لم يعرب أحد الطرفين أو كلاهما عن رغبته في تعديلها، واستمرت هذه المعاهدة، وفي عام ١٣٩٣ه/١٩٧٣م أكدت حكومة القاضي عبد الله بن أحمد الحجري رئيس وزراء اليمن السابق اعترافها بمعاهدة الطائف وأقرت بشرعيتها، ونصت على اعتبار الحدود بين البلدين فاصلة بصفة نهائية ودائمة، كما وردت كما ورد في المادتين الثانية والرابعة من معاهدة الطائف وملحقيها، ويعبر البيان عن حقيقة ثابته في القانون الدولي تقضي بأن لا أثر لتغيير نظام الحكم في المعاهدات التي سبق أن أبرمتها الدولة، وبالذات المعاهدات الإقليمية الخاصة بالحدود، في الوقت الذي استمرت ثمار نتائج هذه المعاهدة وكان من أفضل ثمارها اعتماد الحدود بعد اتفاق جدة ربيع الأول ١٤٢١ه/ ١٣يوليو ٢٠٠٠م والذي أغلق ملف الحدود إلى الأبد وبدأ عهد جديد من التعاون.

أدركت السياسة السعودية أن اليمن يمثل عمقاً استراتيجيًا للملكة خاصة والجزيرة العربية عامة، وعاملاً مهماً لأمن واستقرار المنطقة لا يمكن إهماله، فعمل على إنهاء كل الخلافات والنزاعات الحدودية بينهما، بالطرق السلمية والودية من أجل الوصول إلى التعاون المشترك في شتى المجالات الحيوية الهامة.

=

(٨٠٠٠٠٠) جندي مصري إلى اليمن مشجعاً بذلك الفئات الانقلابية على التحرش بالمملكة والإساءة إلى نظامها لمزيد من التفصيل انظر: باديب، المرجع السابق، ص٥٤ وما بعدها.

الملاحق:

- نص معاهدة الطائف بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية، وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات من ١٣٤١- ١٣٦٣ه/ ١٩٢٢/١٩٤٤م، ط٢، مطبعة الحكومة، مكة، ١٣٦٣ه.
- وثيقة رقم (٦١٢٢) وثائق بريطانية رسالة من الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية تتعلق بانتهاء أعمال لجان الحدود، ١٣- ٩- ١٣٥٤ه/ ٢٦نوفمبر١٩٣٥م.
- وثيقة رقم (٣٢٨) تقرير عن انتهاء عمل لجنة ترسم الحدود ٢٧- ١٢- ١٣٥٤ه/ ٢٠- ٣- ١٩٣٦م ومصادقة الحكومتين السعودية واليمنية على الحدود بينهما.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده . والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده .

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمانية معاهدة صداقة اسلامية وأخوة عربية لأنهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ، ولتأسيس علاقات الصداقة الاسلامية بين بلادينا ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته ، وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي :

معاهدة صداقة اسلامية واخوة عربية

بين

المملكة العربية السعودية

وبين

المملكة اليمانية

حضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية من جهة

وحضرة صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد حميد الدين
ملك اليمن من جهة أخرى

رغبة منهما في انهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما ورغبة في جمع كلمة الامة الاسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها

(٥)

العربية السعودية . ويسقط كل منهما أى حق يدّعيه فى قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبينة فى صلب هذه المعاهدة

ان جلالة الامام الملك عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أى حق يدّعيه من حماية أو احتلال أو غيرها فى البلاد التى هى بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التى كانت بيد الادارسة وغيرها كما ان جلالة الامام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أى حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها فى البلاد التى هى بموجب هذه المعاهدة تابعة المملكة العربية السعودية من البلاد التى كانت بيد الادارسة أو آل عائض أو فى نجران وبلاد يام

المادة الثالثة

يتفق الفريقان السامیان المتعاقدان على الطريقة التى تكون بها الصلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما على أن لا يكون مايمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث . ولا يوجب هذا على أى الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله

المادة الرابعة

خط الحدود الذى يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافى فيما يلى ويعتبر هذا الخط حدّا فاصلا قطعياً بين البلاد التى تخضع لكل منهما :

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدى والموسم على ساحل البحر الاحمر الى جبال تهامة فى الجهة الشرقية ثم يرجع شمالا الى أن ينتهى الى الحدود الغربية الشمالية التى بين بنى جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف الى جهة الشرق الى أن ينتهى الى مابين حدود نقعة ووعار التابعتين لقبيلة واثلة وبين حدود يام ثم ينحرف الى أن يبلغ مضيق مروان وعقبة رفادة ثم ينحرف الى جهة الشرق حتى ينتهى من جهة الشرق الى اطراف الحدود بين من عدا يام من همدان بن زيد واثلى وغيره وبين يام فكل ماعن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التى على ساحل البحر الى منتهى الحدود فى جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمانية وكل ماهو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية فما هو فى جهة اليمين المذكورة هو ميدى وحرض وبعض قبيلة الحرث والمير وجبال الظاهر وشذا والضيعة وبعض العبادل وجميع بلاد وجبال رازح ومنبه مع عر وآل امشيخ وجميع بلاد وجبال بنى جماعة وسحار الشام بياد وما يليها ومحل مريصغة من سحار الشام وعموم سحار ونقعة ووعار وعموم واثلة وكذا الفرع مع عقبة نهوقة وعموم من عدا يام ووادعة ظهران من همدان بن زيد هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكل ماهو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطا ارتباطا فعليا أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٩٥٢ كل ذلك هو فى جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية وما هو فى

(٤)

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة

وحبا فى تثبيت الحدود بين بلاديهما وانشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الاسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما

ورغبة فى أن يكونا عضدا واحدا أمام الملمات المفاجئة وبنيانا متراصّاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية ؛

قررا عقدمعاهدةصداقة اسلامية وأخوّة عربية فيما بينهما ؛ وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

حضرة صاحب السمو الملكى الامير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن :

حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفى الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق . وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التى بيد كل منهما فوجداها موافقة للاصول قرراباسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية:

المادة الاولى

تنتهى حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة واخوّة اسلامية عربية دائمة لا يمكن الاخلال بها جميعها أو بعضها ؛ ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الودّ والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التى قد تقع بينهما ؛ وبأن يسود علاقتهما روح الاخاء الاسلامى العربى فى سائر المواقف والحالات ؛ ويُشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة فى الوفاق والاتفاق سراً وعلناً ، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما الى السير على هذه الخطة القويمة التى فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما

المادة الثانيـة

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالا تاما مطلقا وبملكيته عليها فيعترف حضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الامام يحيى وخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالا تاما مطلقا ، وبالملكية على مملكة اليمن . ويعترف حضرة صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز وخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالا تاما مطلقا وبالملكية على المملكة

(٦)

جهة اليسار المذكورة وهو الموسم و وعلان واكثر الحرث والحوبة والجابرى واكثر العبادل وجميع فيفا و بنى مالك وبنى حريص وآل تليد وقحطان وظهران وادعة وجميع وادعة ظهران مع مضيق مروان وعقبة رفادة وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو فى نجران من وائلة وكل ماهو تحت عقبة نهوفة الى اطراف نجران ويام من جهة الشرق هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكل ماهو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطا ارتباطا فعليا أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٢ كل ذلك هو فى جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية . وما ذكر من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو فى نجران من وائلة فهو بناء على ما كان من تحكيم جلالة الامام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز فى يام والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية وحيث أن الحضن وزور وادعة ومن هو من وائلة فى نجران هم من وائلة ولم يكن دخولهم فى المملكة العربية السعودية الا لما ذكر فذلك لا يمنعهم ولا يمنع اخوانهم وائلة عن التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به . ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفا بين اطراف قبائل المملكة العربية السعودية واطراف من عدا يام من همدان بن زيد وسائر قبائل اليمن فللمملكة اليمانية كل الاطراف والبلاد اليمانية الى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات . وللمملكة العربية السعودية كل الاطراف و البلاد الى منتهى حدودها من جميع الجهات وكل ماذكر فى هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود فى اتجاه الجهات المذكورة وكثيرا ما يميل لتداخل ما الى كل من المملكتين .أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتميز القبائل وتحديد ديارها على اكمل الوجوه فيكون اجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل

المادة الخامسة

نظرا لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين فى دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم ايجاد أى شىء يشوش الافكار بين المملكتين فانهما يتعهدان تعهدا متقابلا بعدم احداث أى بناء محصن فى مسافة خمسة كيلو مترات فى كل جانب من جانبي الحدود فى كل المواقع والجهات على طول خط الحدود

المادة السادسة

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بسحب جنده فورا عن البلاد التى أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الاهلين والجند عن كل ضرر

المادة السابعة

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالى مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالى المملكة

(٧)

الاخرى فى كل جهة وطريق وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادى من الطرفين ويردّ كل ماثبت أخذه بالتحقيق الشرعى من بعد ابرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح وبالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان ويظل العمل بهذه المادة ساريا الى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر

المادة الثامنة

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهدا متقابلا بان يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبان يعملا جهدهما لحل مايمكن ان ينشأ بينهما من الاختلاف سواء كان سببه ومنشؤه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها أم كان ناشئا عن أى سبب آخر بالمراجعات الودية وفى حالة عدم امكان التوفيق بهذه الطريقة يتعهد كل منهما بأن يلجأ الى التحكيم الذى توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله فى ملحق مرفق بهذه المعاهدة . ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها وبعضا متما للكل فيها .

المادة التاسعة

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان يمنع بكل مالديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركزا لاى عمل عدوانى أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر . كما انه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطى من حكومة الفريق الآخر وهي :

١ – ان كان الساعى فى عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير فبعد التحقيق الشرعى وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالادب الرادع الذى يقضى على فعله ويمنع وقوع أمثاله .

٢ – وان كان الساعى فى عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير فانه يلقى القبض عليه فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم الى حكومته الطالبة . وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن انفاذ الطلب .وعليها اتخاذ كافة الاجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب . وفى الاحوال التى يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فان الحكومة التى فر من اراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة الى اراضيها مرة أخرى وان تمكن من العودة اليها يلقى القبض عليه ويسلم الى حكومته

٣ – وان كان الساعى فى عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة فان الحكومة المطلوب منها والتى يوجد الشخص على اراضيها تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الاخرى بطرده من بلادها وعدّه شخصا غير مرغوب فيه ويمنع من العودة اليها فى المستقبل .

المادة العاشرة

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أم صغيراً موظفاً كان

(٨)

أم غير موظف فرداً كان أم جماعة ويتخذ كل من الفريقين السامبين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من ادارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين الى حدود بلاده . فان تمكن احدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول فى اراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجئ والقاء القبض عليه وتسليمه الى حكومة بلاده الفار منها وفى حالة عدم امكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التى لجأ اليها الى بلاد الحكومة التى يتبعها .

المادة الحادية عشرة

يتعهد كل من الفريقين السامبين المتعاقدين بمنع الامراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأى وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التى تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الاعمال المذكورة .

المادة الثانيـــة عشرة

يعترف كل من الفريقين السامبين المتعاقدين بان أهل كل جهة من الجهات الصائرة الى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق .

ويتعهد كل منهما بعدم قبول أى شخص أو اشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له الا بموافقة ذلك الفريق وبان تكون معاملة رعايا كل من الفريقين فى بلاد الفريق الآخر طبقا للاحكام الشرعيه المحلية .

المادة الثالثـــة عشرة

يتعهد كل من الفريقين السامبين المتعاقدين باعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الاجرام والاعمال العدائية التى يكون قد ارتكبها فرد أو افراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين فى بلاده (أى فى بلاد الفريق الذى منه اصدار العفو) كما انه يتعهد باصدار عفو عام شامل كامل عن افراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأى شكل من الاشكال انضموا الى الفريق الآخر عن كل جناية ومال اخذوا منذ لجأوا الى الفريق الآخر الى عودهم كائنا ما كان وبالغا ما بلغ وبعدم السماح باجراء أى نوع من الايذاء أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء أو الانحياز أو الشكل الذى انضموا بموجبه . واذا حصل ريب عند اى الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لاجل اجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة وان تعذر على احدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحى ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الامر حتى لايحصل اى حيف ولا نزاع ؛ وما يقرره المندوبان يكون نافذا .

(٩)

المادة الرابعـــة عشرة

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم املاك رعاياه الذين يعفى عنهم اليهم أو الى ورثتهم عند رجوعهم الى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أى شيء من الحقوق والاملاك التى تكون لرعايا الفريق الآخر فى بلاده ولا يعرقل استثمارها أو اى نوع من انواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً ام هيئة ام حكومة او الاتفاق معه على اى أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر او يضر ببلاده او يكون من ورائه احداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها وكيانها للاخطار .

المادة السادسة عشرة

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الاخوة الاسلامية والعنصرية العربية ان امتهما أمة واحدة وانهما لايريدان باحد شراً وانهما يعملان جهدهما لاجل ترقية شؤون امتهما فى ظل الطمأنينه والسكون وان يبذلا وسعهما فى سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وامتهما غير قاصدين بهذا أى عدوان على أية أمة .

المادة السابعة عشرة

فى حالة حصول اعتداء خارجى على بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر ان ينفذ التعهدات الآتية :

اولا — الوقوف على الحياد التام سرا وعلنا .

ثانيا — المعاونة الادبية والمعنوية الممكنة .

ثالثا — الشروع فى المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة انجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق ومنع الضرر عنها والوقوف فى موقف لايمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدى الخارجى

المادة الثامنة عشرة

فى حالة حصول فتن أو اعتداءات داخلية فى بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهدا

(١٠)

متقابلا مما يأتى :

اولا — اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين او الئاثرين من الاستفادة من اراضيه .

ثانيا — منع التجاء اللاجئين الى بلاده وتسليمهم أو طردهم اذا لجأوا اليها كما هو موضح فى المادة (التاسعة والعاشرة) اعلاه .

ثالثا — منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم .

رابعا — منع الامدادات والارزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين أو الثائرين .

المادة التاسعة عشرة

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما فى عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما . وفى اجراء مفاوضات تفصيلية من أجل عقد اتفاق جمركى يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية فى عموم البلادين أو بنظام خاص بصورة كافلة لمصالح الطرفين وليس فى هذه المادة مايقيد حرية احد الفريقين الساميين المتعاقدين فى أى شىء حتى يتم عقد الاتفاق المشار اليه .

المادة العشرون

يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لان يأذن لممثليه ومندوبيه فى الخارج ان وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى اراد الفريق الآخر ذلك فى أى شىء وفى أى وقت . ومن المفهوم انه حيثما يوجد فى ذلك العمل شخص من كل من الفريقين فى مكان واحد فانهما يتراجعان فيما بينهما التوحيد خطتهما للعمل العائد لمصلحة البلادين التى هى كأمة واحدة . ومن المفهوم ان هذه المادة لاتقيد حرية أحد الجانبين بأى صورة كانت فى أى حق له كما انه لا يمكن ان تفسر بحجز حرية احدهما أو اضطراره لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون

يلغى ماتضمنته الاتفاقية الموقع عليها فى ٥ شعبان ١٣٥٠ على كل حال اعتبارا من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون

تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين فى أقرب مدة ممكنة نظرا لمصلحة الطرفين فى ذلك وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات ابرامها مع استثناء مانص عليه فى المادة الاولى من انهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الاشهر التى تسبق تاريخ انتهاء مفعولها فان لم تجدد أو تعدل فى ذلك التاريخ تظل سارية المفعول الى مابعد ستة اشهر من اعلان احد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته فى التعديل .

(١١)

المادة الثالثة والعشرون

تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين السامين المتعاقدين نسخة ، واشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه

وكتب في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف

(التوقيع) خالد بن عبد العزيز السعود

(التوقيع) عبد الله بن أحمد الوزير

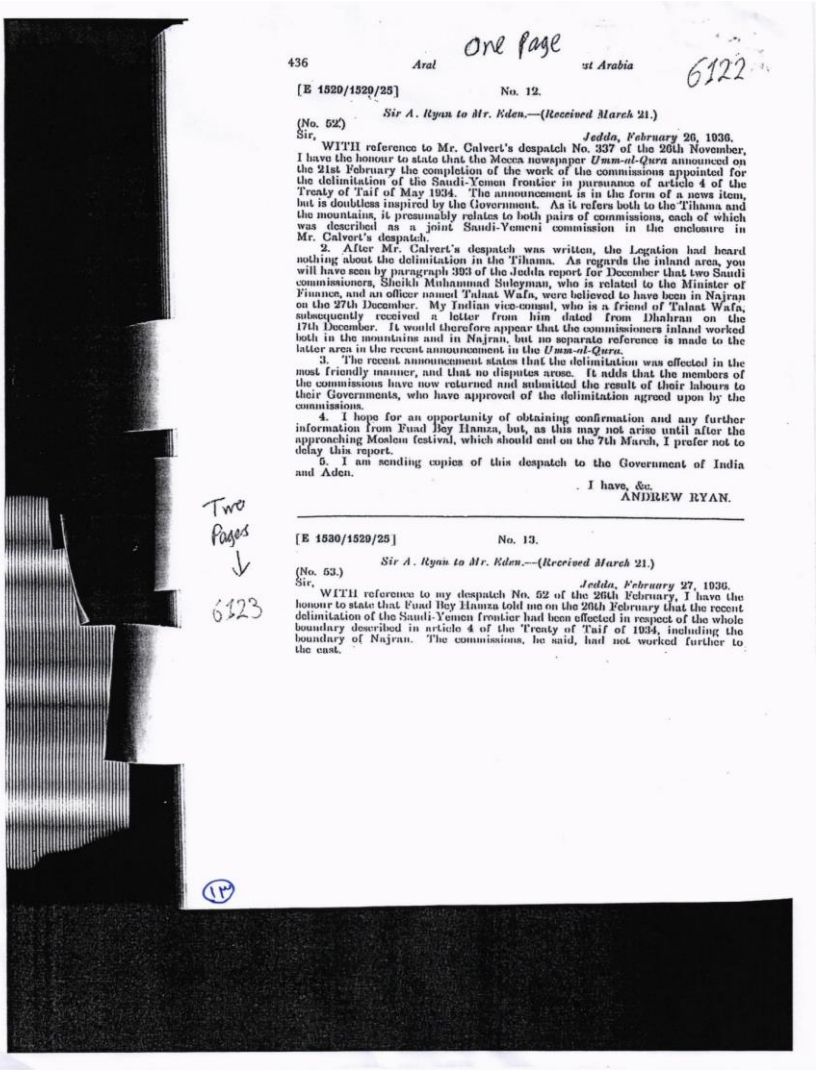

One page

6122

436 *Aral* *st Arabia*

[E 1529/1529/25] No. 12.

Sir A. Ryan to Mr. Eden.—(Received March 21.)

(No. 52)

Sir, *Jedda, February 26, 1936.*

WITH reference to Mr. Calvert's despatch No. 337 of the 26th November, I have the honour to state that the Mecca newspaper *Umm-al-Qura* announced on the 21st February the completion of the work of the commissions appointed for the delimitation of the Saudi-Yemen frontier in pursuance of article 4 of the Treaty of Taif of May 1934. The announcement is in the form of a news item, but is doubtless inspired by the Government. As it refers both to the Tihama and the mountains, it presumably relates to both pairs of commissions, each of which was described as a joint Saudi-Yemeni commission in the enclosure in Mr. Calvert's despatch.

2. After Mr. Calvert's despatch was written, the Legation had heard nothing about the delimitation in the Tihama. As regards the inland area, you will have seen by paragraph 393 of the Jedda report for December that two Saudi commissioners, Sheikh Muhammad Suleyman, who is related to the Minister of Finance, and an officer named Talaat Wafa, were believed to have been in Najran on the 27th December. My Indian vice-consul, who is a friend of Talaat Wafa, subsequently received a letter from him dated from Dhahran on the 17th December. It would therefore appear that the commissioners inland worked both in the mountains and in Najran, but no separate reference is made to the latter area in the recent announcement in the *Umm-al-Qura*.

3. The recent announcement states that the delimitation was effected in the most friendly manner, and that no disputes arose. It adds that the members of the commissions have now returned and submitted the result of their labours to their Governments, who have approved of the delimitation agreed upon by the commissions.

4. I hope for an opportunity of obtaining confirmation and any further information from Fuad Bey Hamza, but, as this may not arise until after the approaching Moslem festival, which should end on the 7th March, I prefer not to delay this report.

5. I am sending copies of this despatch to the Government of India and Aden.

I have, &c.
ANDREW RYAN.

Two Pages ↓

6123

[E 1530/1529/25] No. 13.

Sir A. Ryan to Mr. Eden.—(Received March 21.)

(No. 53.)

Sir, *Jedda, February 27, 1936.*

WITH reference to my despatch No. 52 of the 26th February, I have the honour to state that Fuad Bey Hamza told me on the 26th February that the recent delimitation of the Saudi-Yemen frontier had been effected in respect of the whole boundary described in article 4 of the Treaty of Taif of 1934, including the boundary of Najran. The commissions, he said, had not worked further to the east.

(١٣)

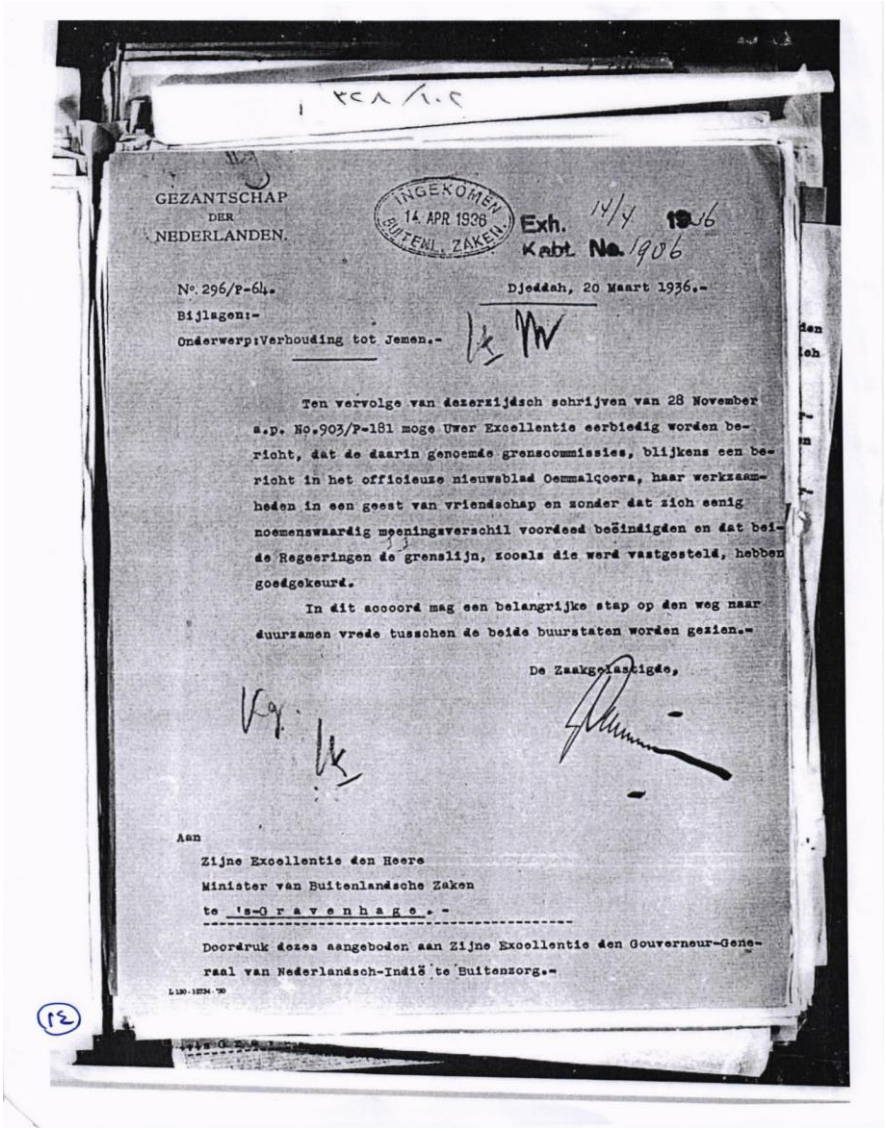

GEZANTSCHAP
DER
NEDERLANDEN.

INGEKOMEN
14 APR 1936
BUITENL. ZAKEN.

Exh. 14/4 1936
Kabt. No. 1906

No. 296/P-64.

Djeddah, 20 Maart 1936.-

Bijlagen:-

Onderwerp:Verhouding tot Jemen.-

Ten vervolge van dezerzijdsch schrijven van 28 November a.p. No.903/P-181 moge Uwer Excellentie eerbiedig worden bericht, dat de daarin genoemde grenscommissies, blijkens een bericht in het officieuze nieuwsblad Oemmalqoera, haar werkzaamheden in een geest van vriendschap en zonder dat zich eenig noemenswaardig meeningsverschil voordeed beëindigden en dat beide Regeeringen de grenslijn, zooals die werd vastgesteld, hebben goedgekeurd.

In dit accoord mag een belangrijke stap op den weg naar duurzamen vrede tusschen de beide buurstaten worden gezien.-

De Zaakgelastigde,

Aan

Zijne Excellentie den Heere
Minister van Buitenlandsche Zaken
te 's-G r a v e n h a g e .-

Doordruk dezes aangeboden aan Zijne Excellentie den Gouverneur-Generaal van Nederlandsch-Indië te Buitenzorg.-

L 130-18734-'30

(١٤)

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير منشورة:

وثائق دارة الملك عبد العزيز:

[١] وثيقة رقم (٣١٠٨) تقرير حول الحرب بين السعودية واليمن، من البعثة الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية، ٤- ١- ١٣٥٣ه/ ١٨- ٤- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٢] وثيقة رقم (٦٧٥٨) تهنئة من الأمير عبد الله الفيصل إلى الملك فيصل بالنصر في ميدي ١٣- ١٠- ١٣٥٣ه/ ٢٨- ٤- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٥).

[٣] وثيقة رقم (٢٠٩) رسالة بسرد أحداث حرب اليمن ١٨- ١- ١٣٥٣ه/٢- ٥- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، مجموعة يوسف فخرو، رقم (٨).

[٤] وثيقة رقم (٣٣٣) برقية حول عرض الحكومة الهولندية التوسط لوقف الحرب بين السعودية واليمن، وزارة الخارجية الهولندية ٢٧- ١- ١٣٥٣ه/ ١١- ٥- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٥] وثيقة رقم (٣٣١)، برقية حول إصدار الملك ابن سعود أوامر بوقف القتال وبدء المفاوضات من المفوضية الهولندية ٢٩محرم ١٣٥٣ه/ ١٣- ٥- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٦] وثيقة رقم (٣٣٦) برقيات متبادلة بين الملك ابن سعود والإمام يحيى حول تطورات الحرب بين السعودية واليمن، من فؤاد حمزة نائب وزير الخارجية إلى

المفوضية الهولندية بجدة، ١٩- ١- ١٣٥٣ه/ ٣- ٥- ١٩٣٤، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٧] وثيقة رقم (٣١٣٢) حول تطورات في العلاقة بين السعودية واليمن، من البعثة الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية ٢٤- ١- ١٣٥٣ه/ ٨- ٥- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٨] وثيقة رقم (١٧٤٦) بلاغ رسمي بتاريخ ٢٩محرم ١٣٥٣ه/ ١٣- ٥- ١٩٣٤م وإعلان هدنة بين السعودية واليمن، من وزارة الخارجية بمكة المكرمة إلى المفوضية الهولندية بجدة، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٩] وثيقة رقم (٣٢٧) برقية تفيد بأنه تمت مصادقة ملك اليمن على اتفاق الطائف للسلام بين اليمن والسعودية في السابع من ربيع الأول ١٣٥٣ه/ ١٩مايو ١٩٣٤م، من المفوضية الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٥).

[١٠] وثيقة رقم (١٧٤٥) برقية بخصوص تصديق الإمام يحيى على معاهدة الطائف في السابع من ربيع الأول ١٣٥٣ه/ ١٩مايو ١٩٣٤م، من وزارة الخارجية بمكة المكرمة إلى المفوضية الهولندية بجدة، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[١١] وثيقة رقم (١٦٢١) ترجمة لنص اتفاقية التحكيم بين السعودية واليمن ٦- ٢- ١٣٥٣ه/ ٢٠- ٥- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[١٢] وثيقة رقم (١١٨٣)، ترجمة مجموعة خطابات متبادلة بين الأمير خالد بن عبد العزيز وعبد الله الوزير حول الاتفاق بين السعودية واليمن، ٦- ٢-

١٣٥٣هـ/ ٢٠- ٥- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[١٣] وثيقة رقم (٣١٦) ١٥- ٣- ١٣٥٣هـ/ ٢٧- ٦- ١٩٣٤م من المفوضية الهولندية إلى وزير الخارجية الهولندية، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، مجموعة يوسف فخرو، رقم (١٠٢).

[١٤] وثيقة رقم (٣٣٤)، تقرير حول الحرب بين السعودية واليمن، ١٨- ٢- ١٣٥٣هـ/ ١- ٦- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[١٥] وثيقة رقم (٣١٢٧)، تقرير حول ما آلت إليه الحرب بين السعودية واليمن، من البعثة الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية، ٧- ٣- ١٣٥٣هـ/ ١٩- ٦- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[١٦] وثيقة رقم (٣١٩)، مجموعة تقارير صادرة عن المفوضية الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية، حول تطورات الحرب بين السعودية واليمن في الفترة من ١١- ١٢- ١٣٥٢هـ و٢- ٣- ١٣٥٣هـ/ ٢٦ مارس و١٤ يونيو من عام ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[١٧] وثيقة رقم (٥٥٣٩)، وثائق بريطانية، رسالة من المفوضية البريطانية في جدة إلى المقيمية السياسية البريطانية في الخليج (بوشهر)، ترجمة للبند السادس من معاهدة الطائف السعودية اليمنية وتطلب إدخاله المعاهدة وإعادة ترقيم باقي البنود ٢- ٦- ١٣٥٣هـ/ ١١- ٩- ١٩٣٤م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (٥).

[١٨] وثيقة رقم (٦١٢٢) وثائق بريطانية، رسالة من الوزير المفوض البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية تتعلق بانتهاء أعمال لجان الحدود، ١٣- ٩- ١٣٥٤هـ/ ٢٦نوفمبر١٩٣٥م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (٥)

[١٩] وثيقة رقم (٦١١٣) وثائق بريطانية، ترجمة إلى اللغة الإنجليزية للملحقين لمعاهدة الطائف المعقودة بين المملكة العربية السعودية واليمن عام ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م، ٣- ٩- ١٣٥٤هـ/ ٢٨- ١١- ١٩٣٥م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (٥).

[٢٠] وثيقة رقم (٣٢٠)، تقرير صادر من المفوضية الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية في ٣- ٩- ١٣٥٤هـ/ ٢٨- ١١- ١٩٣٥م، بشأن ترسم الحدود بين السعودية واليمن، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٢١] وثيقة رقم (٣٢٨) تقرير عن انتهاء عمل لجنة ترسم الحدود ومصادقة الحكومتين السعودية واليمنية على الحدود بينهما، ٢٠- ٣- ١٩٣٦م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٢٢] وثيقة رقم (٦٤٨)، تقرير عن انضمام اليمن إلى اتفاقية الوحدة العربية ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٢٣] وثيقة رقم (٣٥)، تقرير يحتوي خطة الجيش السعودي في حرب اليمن، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، مجموعة يوسف فخرو، رقم (٨).

[٢٤] وثيقة رقم (٣٢٩) حول العلاقات الجيدة بين السعودية واليمن بعد ترسم الحدود بينهما، من المفوضية الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٢٥] وثيقة رقم (٣٥٠)، ترجمة لنص معاهدة الطائف الموقعة بين مملكتي السعودية واليمن، من المفوضية الهولندية بجدة إلى وزير الخارجية الهولندية، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٢٦] وثيقة رقم (٦٢٠)، نص معاهدة الطائف باللغة الهولندية، محفوظة بقسم الوثائق، دارة الملك عبد العزيز، رقم (١٠٢).

[٢٧] وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office):

[28]- F.O.371/14428. E 6382/ 45222/ 91. P.61.
[29]- F.O.371/1599.2902.p300.
[30]- F.O.406/71(E5865/759/25) No.39(P.R.O), the Letter of sir Andrew Rayan to Mr. Hafiz Wahba, dated on September 30.
[31]- F.O.371/15296.2672. E4848/48/25.P.126.
[32]- F.O.372/15296.2672.E4571.P.25.
[33]- F.O.406/l71(E4010/759/25) No.25(P.O.R)), Letter from Sir Robert Vansittart to the Sir Graham/ department of state, dated ON July 24^{the}1933.
[34]- F.O.406/71(E4970/759/25)No.25 (P.R.O), Letter from Calvin, to the Sir Vansittart/ Jeddah. Dated ON August 24th 1933.
[35]- F.O.406/72 (E4334/715/25) No,1 (P.R.O), Letter from Sir Andrew Rayan to the Sir John Simon/ Jeddah, on the 2^{ed} of June 1934.
[36]- F.O.406/72 (E4627/715/25) No.7 (P.R.O), From Sir Andrew Rayan to the Sir John Simon/ Jeddah 3June 1934.
[37]- F.O.371 / P.R.O 17929. P.152
[38]- F.O.371/ P.R.O. 17929. P. 195.□

وثائق عربية منشورة:

[٣٩] وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات من عام (١٣٤١- ١٣٦٣ه/ ١٩٢٢- ١٩٤٤م)، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٦٣ه/ ١٩٤٤م.

[٤٠] وزارة الخارجية السعودية، بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى حميد الدين (الكتاب الأخضر)، مطابع أم القرى، ١٣٥٣ه/ ١٩٣٤م.

[٤١] معاهدة الطائف بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية، المطبعة السلفية، جدة، ١٣٥٣ه/١٩٣٤م.

ثانياً: المخطوطات:

[٤٢] عبد الرحمن بن آل بن ناصر:

عنوان السعد والمجد في أخبار الحجاز ونجد، (ت١٣٩٠).

مقبل عبد العزيز الذكير، حوادث عسير واليمن والحجاز، مخطوطة ١٤، ورقة٦٦.

ثالثاً المصادر:

[٤٣] أمين الريحاني: تاريخ نجد وملحقاته، ط٥، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

[٤٤] إبراهيم بن عبد الله آل عبد المحسن: تذكرة أولى النهى والعرفان، ج٣، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٨ه/ ٢٠٠٧م.

[٤٥] تركي بن محمد بن تركي الماضي: مذكرات عن العلاقات السعودية اليمنية، ط١، دار الشبل للنشر، ١٤١٧ه/ ١٩٩٧م.

[٤٦] حافظ وهبه: جزيرة العرب في القرن العشرين، ط٤، القاهرة، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م،

[٤٧] خير الدين الزركلي: الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ط٤، دار العلم ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

[٤٨] شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج٢، دار الكلام، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

[٤٩] سعود بن هذلول: تاريخ ملوك آل سعود، ط١، الرياض، ١٣٨٠ه/ ١٩٦٠م.

[٥٠] فؤاد حمزة: قلب جزيرة العرب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٣ه/ ٢٠٠٢م.

رابعاً: المراجع العربية المترجمة:

[٥١] أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ (دراسة جغرافية تاريخية، سياسية شاملة)، ط٢، ١٣٨٤ه/ ١٩٦٤م.

[٥٢] أحمد العقيلي: من تاريخ المخلاف السليماني، ج٢، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة.

[٥٣] أحمد عبد الغفور عطار: صقر الجزيرة، المجلد الثاني، ط٥، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

[٥٤] أحمد عسه: معجزة فوق الرمال، ط٢، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٣٨٤ه/ ١٩٦٥م.

[٥٥] المسيرة اليمنية السعودية عبر مجلس التنسيق السعودي اليمني ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧٠م، مطبعة سفير، الرياض، ١٩٨٧م.

[٥٦] أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج٢، بيروت، ١٣٨٣ه/ ١٩٦٤م.

[٥٧] اليمن تاريخه السياسي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٨ه/ ١٩٥٩م.

[٥٨] سعيد محمد باديب: الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠م.

[٥٩] سلفاتور أبوني: مملكة الإمام يحيى، ترجمة طه فوزي، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٤٧م.

[٦٠] سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ط٣، القاهرة، ١٩٨٤م.

[٦١] صالح عونّ الغامدي: العلاقات السعودية اليمنية، ١٩٢٦/١٩٣٤م، دار المعرفة، الإسكندرية.

[٦٢] صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية في ماضيها، ط١، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٦ه/ ١٩٥٧م.

[٦٣] عبد الرحمن صادق الشريف: جغرافية المملكة العربية السعودية، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

[٦٤] عبد الرحمن سلطان: أضواء على الاستراتيجية السعودية، المؤسسة العربية للشؤون الاستراتيجية، د. ت.

[٦٥] عبد العزيز المهنا: اليمن من النافذة (إطلالة على تطور العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن من العهد الإمامي وحتى عام ١٩٩٠م) ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

[٦٦] عبد الله العثيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ط٤، مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

[٦٧] عبد الله سعود القباع: العلاقات السعودية اليمنية، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٤١٣ه/ ١٩٩٢م.

[٦٨] السياسة الخارجية السعودية، ط١، ١٤٠٧ه/ ١٩٨٦م.

[٦٩] عبد الله الثور: هذه هي اليمن الأرض والإنسان والحضارة، دار العودة، بيروت، د.ت

[٧٠] عصام ضياء الدين السيد: عسير في العلاقات السياسية السعودية اليمنية، ط١، دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٤٠٩ه/ ١٩٨٩م.

[٧١] عيد مسعود الجهني: الحدود والعلاقات السعودية اليمنية، دار المعارف السعودية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

[٧٢] فاروق أباظة: دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين، دار المعارف، الإسكندرية، د.ت.

[٧٣] فتوح عبد المحسن الخترش: تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ١٩٢٦-١٩٣٤، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٣ه/ ١٩٨٣م.

[٧٤] مشاري بن سعود بن عبد العزيز: العلاقات بين المملكة العربية والمملكة المتوكلية اليمنية في عهد الملك عبد العزيز، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٩ه/ ١٩٩٨م.

[٧٥] سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ط٢، ١٩٧١م.

[٧٦] محمد إبراهيم العناني: اللجوء إلى التحكيم الدولي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣م.

[٧٧] محمد جلال كشك: السعوديون والحل الإسلامي، مصدر الشرعية للنظام السعودي، ط٢٤، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

[٧٨] محمد سعيد الشعفي: العلاقات السعودية اليمنية في سنتي ١٣٥١- ١٣٥٣هـ / ١٩٣٣- ١٩٣٤م (من خلال ما نشر في جريدة المقطم المصرية)، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

خامساً: الدوريات العربية:

[٧٩] حسن أبو طالب: اجتهادات أولية عن الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، ع١١١، ١٤١٤ه/١٩٩٣م

[٨٠] سعيد مشبب القحطاني: جهود الأمير خالد بن عبد العزيز آل سعود في عقد معاهدة الطائف ١٣٥٣ه/١٩٣٤م بين اليمن والسعودية

[٨١] صلاح العقاد: الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية، مجلة السياسة الدولية، ع١١١، ١٤١٤ه/١٩٩٣م

[٨٢] محمد زيان عمر: العلاقات الدولية للملكة العربية السعودية، بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، الرياض، ١٤٤٠ه/١٩٩٩م.

سادساً: الصحف:

[٨٣] أم القرى:

العدد ٣٩٧، يوم الجمعة ١٠/٣/١٣٥٣هـ/ ٢٢يونيو ١٩٣٤م.

العدد ٥٣٦، ١٧ذي الحجة ١٣٥٣ه ٢٣مارس ١٩٣٥م.

العدد ٤٩٢، ٤صفر ١٣٥٣هـ/ ١٨مايو ١٩٣٤م.

العدد ٤٩٧ يوم الجمعة ١٠/٣/١٣٥٣هـ/ ٢٢يونيو ١٩٣٤م.

[٨٤] الأهرام:

٨جمادى الأولى ١٣٥٢ ه/ ٢٨أغسطس١٩٣٣م.

العدد ١٧٧١٤، ١٩ ذو الحجة ١٣٥٢ه/ ٣ أبريل١٩٣٤م.

العدد ١٧٧١٤، محرم ١٣٥٣ه/ أبريل١٩٣٤م.

[٨٥] الفتح:

العدد ٣٦٠، ١٠جمادى الأولى ١٣٥٢ه/ ٣٠اغسطس١٩٣٣م.

العدد ٣٩٢، محرم١٣٥٣ه/ ١٩٣٤م.

العدد ٣٩٤، ٢٦محرم١٣٥٣ه/ ١٠مايو١٩٣٤م.

العدد ٣٩٥، ٤صفر١٣٥٣ه/ ١٨مايو١٩٣٤م.

[٨٦] المقطم:

العدد ١٣٧٤٧، ٥محرم١٣٥٣ه/ ١٩ ابريل١٩٣٤م.

العدد ١٣٧٨٠، السبت ٦صفر ١٣٥٣ه/ ٢٠مايو١٩٣٤م.

[٨٧] صوت الحجاز:

العدد ٢٤، السنة الأولى، ١٣٥٠ه/ ١٩سبتمبر١٩٣٢

At Taif Treaty 1934 (A.D)/ 1353 (H)

An Analytic Study in its consequences

D. Fatima Mohammed Al Foraihi
Department of History - Faculty of Arabic Language & Social Studies
Al Qassim University

Abstract: This research aims to bring the light to the Saudi efforts in concluding " At Taif Treaty in 1934(A.D) – 1353(H), between Yamen and Saudi Arabia, At Taif City. The research concentrates in in the first half of 1934, for the serious events which took place, be said revealing the most important factors which led to the conclusion of this treaty. After the failure of Abha meeting and breakout of a short war between the two countries, also concentrates in situation of Saudi Arabia and Yemen the attitudes of Arab world and of the European countries to wards this crisis, and in displaying the terms of the treaty.

At Taif treaty considereol as one, the most important documents as it determined the relations between the two countries and put to an end an era of conflict of conflict. Moreover it settled boundary controversy and determine future relation between Yemen and Saudi Arabia. No less importance of the terms of this treaty is the arbitrary appendex attached to the treaty, which considered to be an integrated part of it, as it aims to confirming peace instead of waging war between the two sister countries. The research also displays the exchanged correspondence between the heads the two negotiating delegations. Finally, the research concludes with an analytic discussion of the most important consequences of this treaty.